جامعـــــــــــة امحمد بوقرة _ بومـــــــــــــــرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضـــــوع:

أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة له
دراسة حالة الجزائر (2000-2020)

من إعداد الطلبة:

- لعيشي فارس
- أفغول بلحول

تحت إشراف الأستاذ(ة):

- جنان احمد

دفعة 2022
السنة الجامعية: 2022/2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

من منطلق الوفاء والعرفان بالجميل وقول الله تعالي ﴿ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ﴾ الاية 24 من سورة الاسراء.

- اهدي هذا العمل المتواضع للوالدين.
- الى كل افراد العائلة الذين كان لهم الفضل الكبير في تشجيعي على استكمال دراستي ومنحوني الوقت والجهد في سبيل النجاح.
- وإلى أعز أصدقائي الكرماء سير لله لهم طريق النجاح
- وكل من عرفتهم وحفظتهم ذاكرتي ولم تشملهم مذكرتي

أهـــــــــديهم
هذه المذكـــــــرة

فارس لعيشي

إهـداء

من منطلق الوفاء والعرفان بالجميل وقول الله تعالي ﴿ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ﴾ الاية 24 من سورة الاسراء.

- اهدي هذا العمل المتواضع للوالدين.
- الى كل افراد العائلة الذين كان لهم الفضل الكبير في تشجيعي على استكمال دراستي ومنحوني الوقت والجهد في سبيل النجاح.
- وإلى أعز أصدقائي الكرماء سير لله لهم طريق النجاح
- وكل من عرفتهم وحفظتهم ذاكرتي ولم تشملهم مذكرتي

أهـــــــــديهم
هذه المذكـــــــرة

أفغول بلحول

شكر وتقدير

الشكر لله العلي القدير

انه ليسعدنا ان نتقدم الى الاستاذ الفاضل "جنان احمد" الذي تحمل مسؤولية الاشراف على المذكرة والذي لم يدخر اي مجهود في تقديم الارشادات والمساعدات وتوجيهات حتى تم انجاز هذه المذكرة ونتقدم بالشكر الى كل الاساتذة في مشوارنا الدراسي واللجنة المشرفة التي تسهر على تقييمنا

شكرا والف شكرا .

الملخص :

تعد تقلبات أسعار النفط من العوامل المهمة المؤثرة على النمو الاقتصادي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود أثرين مختلفين لهذه التقلبات بالنسبة للدول المصدرة للنفط: الأول إيجابي من خلال زيادة عوائدهم المالية وما يترتب عنها من ازدهار في الحياة الاقتصادية في كافة الميادين، أما الثاني فيعتبر سلبيا نظرا لانخفاض عوائدهم المالية وما يرافقها من تدهور في معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط، عوائد النفط، النمو الاقتصادي، الدول المصدرة للنفط.

Abstract:

Oil price fluctuations are important factor affecting the global Economic growth. This study has concluded that these fluctuations affect in two different ways oil-exporting countries: first one is considered positive by increasing financial returns, hence resulting on an increasing economic growth across all sectors; while the second is considered negative due to lower financial returns and accompanying decline in economic growth rates.

Key words: Oil prices, oil revenues, economic growth, the oil-exporting countries.

التشكرات

الفهرس.....I

المقدمة العامة ....أ

الفصل الأول: مفاهيم حول الأسواق والأسعار النفطية 1

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط و تسعيره.....3

المطلب الأول : تعاريف حول النفط و تاريخ اكتشافه.....3

المطلب الثاني: أهمية النفط و أنواعه.....5

المطلب الثالث : الخلفية التاريخية لتسعير النفط.....8

المبحث الثاني: أساسيات حول أسواق النفط 11

المطلب الأول: تعريف أسواق النفط و أنواعها 11

المطلب الثاني: مناطق العرض و الطلب.....12

المطلب الثالث : محددات السوق النفطية 21

الفصل الثاني : أثر أسعار النفط على مختلف الدول المصدرة له.....26

المبحث الأول : منظمة الدول المصدرة للنفط.....28

المطلب الأول : نشأة منظمة الأوبك و أهميتها 28

المطلب الثاني : آلية الأوبك لضبط الأسعار.....30

المطلب الثالث: الصعوبات و التحديات لمنظمة الأوبك 33

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة له.....35

المطلب الأول : أثرها على الدول الافريقية..... 35

المطلب الثاني: أثرها على الدول الأسيوية..... 38

المطلب الثالث : أثرها على الدول الأوروبية 40

المطلب الرابع : أثرها على الدول الأمريكية 41

الفصل الثالث : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري..... 49

المبحث الأول: النفط في الجزائر.....51

المطلب الأول : تاريخ النفط في الجزائر 51

المطلب الثاني : السياسة النفطية في الجزائر بعد التأميم 54

المبحث الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني 61
المطلب الأول : أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري 61
المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية بالجزائر 71
المطلب الثالث : أثر تقلبات أسعار النفط في الناتج المحلي الاجمالي 76
المطلب الرابع : أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة 79
الخاتمة 84
قائمة المراجع 87

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي	14
(2-1)	الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط (1989-2009)	16
(3-1)	الدول الاكثر احتياطات النفطية في العالم من النفط (2010-2019)	17
(4-1)	الطلب على المصادر الطاقة الاولية	20
(5-1)	الطلب العالمي على النفط (2015-2019)	21
(1-2)	انضمام الدول لمنظمة الاوبك	29
(2-2)	التطور في انتاج دول الاوبك من النفط بعد اتفاق الخفض	32
(1-3)	تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر (2000-2020)	58
(2-3)	تطور الايرادات البترولية في الجزائر (2000-2020)	60
(3-3)	تطور الصادرات الجزائرية (2000-2020)	62
(4-3)	تطور رصيد الميزان التجاري و اسعار النفط (2000-2020)	65
(5-3)	تطور اسعار النفط و احتياطي الصرف الاجنبي(2000-2020)	67
(6-3)	ميزان رأس المال (2000-2020)	69
(7-3)	تطور صادرات الجزائر (2000-2020)	73
(8-3)	تطور الواردات في الجزائر (2000-2020)	75
(9-3)	تطور الناتج الداخلي الاجمالي و علاقته بأسعار النفط (2000-2020)	78
(10-3)	الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة (2000-2020)	81

المقدمة العامة

يعد النفط سلعة استراتيجية و مادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة على حد سواء فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد الذي يطلق عليه لأهميته (الذهب الأسود)،والذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي فليس مصادفة ان تجد سلعة نادرة محدودة تتحكم في اقتصاديات بأكملها، فقد تكفي صدمة واحدة لتشكل اقتصادات قائمة ولتحدث حركة فاعلة فيها، ولما كانت لأسعار النفط آثار مزدوجة في كل الدول المنتجة– المصدرة – والدول المستهلكة – المستوردة – فقد كان الصراع متواصلا بين الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حول السيطرة على سوقه من اجل ضمان استقرار إمداداته بأبخس الأسعار .

ومن جهة أخرى فان لأسعار هذا المورد الاستراتيجي اثار اقتصادية تختلف باختلافها ما دامت عملية التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنفط ، وما يدره من ايرادات والجزائر كغيرها من الدول النفطية اعتمدت منذ استقلالها على النفط اعتمادا مفرطا، خلال مسيرتها التنموية فإيرادات تصديره ،تعد المصدر الرئيسي لإيراداتها المالية و أحد اهم الموارد التي تمول بها برامج التنمية الاقتصادية فيها ، ومن هنا يتضح لنا وجود اثار كبيرة لتقلبات اسعار النفط وانعكاسات جمة للايرادات النفطية للجزائر، وعلى تمويل التنمية الاقتصادية فيها. وقد جاء موضوع بحثا تحت عنوان : أثر تقلبات اسعار النفط على معدل النمو ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000– الى 2020.

الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بطرح الاشكالية التالية :

" **فيما يكمن أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة له بصفة عامة و على الجزائر بصفة خاصة خلال الفترة (2000 إلى 2020) ؟** "

و لمحاولة لإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع و التي هي كالتالي :

- ما النفط ، وماهي اهم العوامل الرئيسية المؤثرة في تسعيره؟
- ماهية الاسواق النفطية ، وماهي الاسعار النفطية ؟
- ما أثر تقلبات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟
- ما لمقصود بالأسواق النفطية ، وكيف تحدد الاسعار فيها ؟

الفرضيات :

إن معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات و التي هي :

- السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول .
- يتحدد سعر النفط نتيجة تفاعل قوى العرض مع الطلب العالميين على هذه المادة في الاسواق النفطية العالمية .
- منظمة الدول المصدرة للنفط تم إنشاؤها من أجل ضمان مصالح الدول المصدرة ووضع سياسات تسعيرية تحقق استقرار الاسعار في الاسواق العالمية .
- أثر اسعار النفط على مختلف الدول المصدرة له داخل منظمة الأوبك و خارجها .
- يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المرتبطة بقطاع النفط ولذلك فتقلبات اسعار النفط أثر على النمو الاقتصادي ،ومعدلاته على الاقتصاد الجزائري .
- أثر التغيرات في اسعار النفط على الميزان التجاري ، الناتج المحلي الخام ، والموازنة العامة للجزائر .

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تقديم تحليل معمق لمدى تأثير تقلبات اسعار النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال استعراض حزمة من المؤشرات الاقتصادية الكلية ، وتأتي تحت مظلة هذا الهدف العام عدد من الاهداف التفصيلية وهي على النحو التالي:

- التعريف بالنفط وعمومياته .
- اظهار مكانة النفط في اقتصاد الجزائر .
- تحليل أثر التغير في اسعار النفط على الميزان التجاري ، الناتج المحلي الخام والموازنة العامة .

أسباب اختيار الموضوع :

هناك العديد من الدوافع التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع منها مايلي :

- أسباب ذاتية : تتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة موضوع يتعلق بأسعار النفط كأحد المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الوطني ككل .
- ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا في العلوم التجارية .
- أسباب موضوعية : كون الجزائر بلدا نفطيا ويرتكز في تلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني على مداخيله .
- كون ان عائدات البترول تمثل احد أهم العوامل المساهمة في زيادة إيرادات الدولة ، وبالتالي يعتبر البترول وأسعاره في الأسواق الدولية من المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الوطني الجزائري .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في البحث في كونه يعد من القضايا الأساسية التي شغلت اهتمام الدول البترولية وذلك نتيجة :

- الاهتمام بالموضوع جراء التغيرات في أسعار النفط في السنوات الأخيرة .
- تبني الخطط والتوجيهات الاقتصادية على أساس الإيرادات البترولية مما يجعلها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي .

الدراسات السابقة :

دراسة مشدن وهيبة حول أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 ،وهي عبارة عن مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع نقود والمالية -جامعة الجزائر 2005-2004التي تطرقت إلى حرب الأسعار بين الدول المصدرة والمستوردة والمتغيرات المؤثرة في السوق النفطية.

دراسة مداحي محمد، زيرق سوسن، حول الاستثمارات المتجددة كبديل تنموي ممكن لأحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر ، وهي عبارة عن مداخلة مقدمة ضمنا لملتقى الدولي حول إستراتيجية الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة ، الجزائر، جامعة المسيلة 28-29 أكتوبر 2014 .ص **30** .

المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها كما اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال بناء وترتيب الأحداث الماضية ،وربطها ببعضها البعض بهدف فهم الحاضر على ضوء خبرات الماضي ووقائعه .

حدود الدراسة :

- الحدود الزمنية :تمثلت حدود الدراسة في الفترة 2000 الى 2020.
- الحدود المكانية : تمثلت في دراسة حالة الاقتصاد الجزائري.

تقسيمات الدراسة

من اجل تحقيق الأهداف المنشودة فقد تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين.

الفصل الأول : يتعلق بمفاهيم حول الأسواق وأسعار النفط ، حيث تم تقسيمه إلى مباحثين وهما :

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط و تسعيره حيث تطرقنا فيه إلى إعطاء تعريف واضح وشامل للنفط واهمته و أنواعه ، كما أشرنا إلى الخلفية التاريخية لتسعير النفط .

المبحث الثاني: أساسيات حول أسواق النفط ، حيث تطرقنا فيه تعرفها و أنواعها و مناطق العرض و الطلب على النفط ، كما أشرنا إلى محددات السوق النفطية .

الفصل الثاني : ويتعلق بأثر أسعار النفط على مختلف الدول المصدرة له و قسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : منظمة الدول المصدرة للنفط ، تطرقنا فيه إلى نشأة المنظمة و أهدافها و آليتها لضبط الاسعار و كذلك التحديات و الصعوبات التي تواجهها .

المبحث الثاني : أثر تقلبات اسعار النفط على الدول المصدرة له داخل المنظمة و خارجها ، تطرقنا فيه إلى أثر تقلبات اسعار النفط على مختلف دول العالم الاوروبية منها و الافريقية و الاسيوية و كذلك الامريكية .

الفصل الثالث : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، وقد قسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : النفط في الجزائر تاريخه والسياسة النفطية بعد التأميم .

المبحث الثاني : تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصادي الوطني ومنه نبين الآثار الناجمة عن هذا التأثير على الدخل الإجمالي الخام ، وكذلك على الميزان التجاري والموازنة العامة .

وختمنا بحثنا بخاتمة عامة تضمنت أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالبحث.

الفصل الأول

مفاهيم حول الأسواق

والأسعار النفطية

تمهيد

استعمل الإنسان الفحم منذ ألاف السنين إلى غاية دخول القرن العشرين وظهور نوع جديد من الطاقات وهو النفط ، هذا بعد ما جرب الإنسان الطاقة البشرية والحرارية وغيرها ، فتأكد من وجوب استعمال هذا النوع من الطاقات الإيجابية الكثيرة والكبيرة ، كما انجر هذا النوع من الطاقة عدة أمور مرتبطة به ارتباطا وثيقا كأسعار النفط وأسواقه والذي أثر التغيير فيهما على مسار النمو الاقتصادي الذي تنتهجه الدول المصدرة في إيراداتها ورسم السياسات الاقتصادية والمالية وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما :

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط و تسعيره .

المبحث الثاني: أساسيات حول أسواق النفط .

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول النفط و تسعيره.

يعد النفط أحد أهم الموارد الاساسية و الإستراتيجية التي تحتاجها مختلف الاقتصاديات العالمية بإعتبارها من أهم مصادر الثروة ، إذ يعتبر من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة لذلك سمي "**بالذهب الأسود**" ،حيث يمكن وصف النفط بشريان الحياة لأغلب البلدان باعتباره يوفر إجمالا قرابة نصف الطاقة المستهلكة في العالم ، و أنه ركيزة كل الدول المصدرة له خاصة في تمويل اقتصادياتها ، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية النفط من خلال التعرف على مفهومه و أهميته إضافة إلى مختلف أنواعه .

المطلب الأول : تعاريف حول النفط و تاريخ اكتشافه .

أوّلاً – تعاريف حول النفط :

– < النفط كلمة من أصل لاتيني معناها زيت الصخر، و يوجد عادة عند سطح الأرض أو في باطنها، وقد يأخذ النفط شكل سائل و يعرف بالزيت الخام و هو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه ، و تختلف ألوانه بين الاسود والاخضر والبني و الاصفر ، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية، كذلك قد يأخذ النفط شكل غاز ويسمى الغاز الطبيعي > .[1]

– < يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة و أكثرها انتشارا، و يتكون من خليط من الهيدروكاربونات و تتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50% – 90% بالاضافة إلى مركبات اخرى مثل الآزوت، الفوسفات، الاكسجين والهيليوم ، وتتراوح كثافة ثقل النفط ما بين 0,65 و 1,85 غ/سم ، ويقاس النفط عموما بمقياسين هما طن والبرميل >.[2]

– < و يعتبر النفط مادة بسيطة و مركبة في نفس الوقت ،فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين و الكربون ، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته بإختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات

1– سيد فتحي أحمد الخولي، "**الموارد النفطية**" الجزء الثاني، ط5، دار زهران للنشر والتوزيع ،جدة،1997،ص102.

2– عثمان مختار "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال البرامج التنموية (2001–2014)**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص ادارة اعمال ، جامعة سطيف ،2013–2014 ،ص3

تركيبها الاساسية ، وكل جزئ يتألف من ذرات و تتحدد خصائص المادة بعدد و نوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد و كيفية توزيعها >.[1]

ثانياً- تاريخ إكتشافه :

في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار البحث عن الملح تحت سطح الأرض والذي (كان يستخدم في عمليات التبريد آنذاك) وجد العمال سائلاً لزجاً، أسود اللون، يخرج من آبار الملح، ويسبب كثيراً من المضايقات أثناء العمل، ولم تعرف أهمية النفط، إلا عندما قام الصيدلي **صمويل كير** بعملية تكرير له في المعمل، حيث استطاع أن يحصل على قطفة نقية، وجد أنها يمكن أن تستخدم في الإضاءة بدلاً من استخدام الشموع المصنوعة من دهن الحيوانات.وبذلك اكتشفت أهمية النفط عام 1845 أي قبل سنوات من حفر أول بئر نفط في بلده تيتوزفيل بنسلفانيا (بأمريكا عام1859 م على يد الكولونيل) ديريك.[2]

بعد اكتشاف أهمية النفط كوقود، وازدياد الطلب على مصدر الطاقة بجانب الفحم، تم إنشاء شركة بنسلفانيا لزيت الصخر في كانون الأول عام1854 ، وعهدت الشركة إلى أحد موظفيها واسمه **دوين ديريك**((الذي لقب فيما بعد بالكولونيل ديريك)) بحفر بئر للكشف ولاستخراج النفط بالقرب من بلدة تيتوزفيل .استخدم الكولونيل ديريك طريقة الحفر المستخدمة في عمليات استخراج الملح ,وذلك بأن يشقوا الأرض بماسورة تنتهى بمثقاب حاد) ويستخدم محرك بخاري لتشغيل المعدات(، وقد عرفت هذه الطريقة بالحفر بطريقة الدق، وطريقة الحفر بالدقاق تعتمد على الحفر بضربات متكررة عن طريق مثقاب) دقاق (متصل بعمود حفر يوفر الثقل اللازم لدفع الدقاق في الأرض ويستمد عمود الحفر حركته الترددية من محرك بخاري) قدره 6 حصان (، وبدأت عمليه الحفر إلى أن وصل المثقاب إلى الصخور الصلبة، وبدأت المياه الجوفية في غمر الحفرة ,وتحولت إلى كتلة من الطين، عندئذ توقفت عمليات الحفر، وذلك لأنه بمجرد إخراج المثقاب سوف تنهار جدران البئر، واستؤنفت عمليات الحفر، إلى أن وصل عمق البئر 5.96 قدم دون ظهور شواهد النفط، وفي ذلك اليوم أرسلت الشركة

1-حسين عبد الله ،"**البترول العربي**"، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ،مصر،2003،ص1

2- www.damasoil.com.12/04/2019

إلى كولونيل ديريك قراراً بإلغاء المشروع، وفي الصباح توجه الكولونيل ديريك إلى موقع البئر لتنفيذ التعليمات، فوجد البئر ممتلئ بسائل .. ! فما لبث أن أنزل دلوا في البئر وأخرجه ,ليجد البئر قد ملئت بالزيت، وكان ذلك صباح الأحد الموافق 29 آب عام1859 م.

وتوالت اكتشافات النفط في ولايات كولورادو وتكساس واوكلا هوما، واتجهت غربا حتى ولاية كاليفورنيا.وفي باقي دول العالم توالت الاكتشافات تباعا على النحو التالي:

بولندا وكندا عام. 1858 رومانيا عام. 1860 بيرو عام.1863 روسيا عام.1868 ايران عام.1908 فنزويلا عام.1914 العراق عام.1923 السعودية عام.1936 قطر عام .1940الجزائر عام.1949 ليبيا عام.1985

المطلب الثاني :أهمية النفط و أنواعه :

أولا : أهمية النفط :

بات جليا ان الحضارة الإنسانية المعاصرة اضحت قائمة في مختلف جوانبها على النفط ، ليس لكونه مصدرا للطاقة وسلعة استراتيجية لها اهمية اقتصادية كبيرة فقط ، وانما لأنه ظاهرة لها مكانة اقتصادية وسياسية وعسكرية ايضا ، حيث يقول دانييل يرجين (Daniel Yargin) وهو احد ابرز من كتبوا عن النفط : (ان عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية) ، و الانسان المعاصر هو انسان هيدروكربوني نسبة الى المكونات الهيدروكربونية للنفط ، وعليه تتمثل الاهمية الاقتصادية للنفط في العناصر التالية [1]:

1.النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة : يعد النفط في الوقت الراهن المصدر الاول والاساسي للطاقة ، التي تعد بدورها هي المحرك لدواليب الاقتصاد العالمي والطاقة النفطية حتى الان وهي اوفر انواع الطاقة التقليدية التي تستعمل في القطاعات الاقتصادية

1-علة مراد. دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية و تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)، جامعة زيان عاشور ، الجلفة 2017، ص92

واسهلها وافضــلها ، كما ان تبعية المجتمع العصري للنفط اصبحت وثيقة ويعد استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي .

2.النفط بصفته مصدرا للإيرادات المالية : يعد النفط مصدرا لتمويل النشاطات الاقتصادية ، وتتضح اهميته بصفة جلية في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له ، التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على ايراداته لتوليد الدخل الوطني واحداث التراكم الراس مالي وتمويل الخطط التنموية الاقتصادية ، ويسهم النفط في توليد الايرادات المالية بمقدار عالي جدا وخاصة حينما يكون في شكل مشتقات بترولية .

3.دور النفط في القطاع الصناعي : يذهب نحو 80% من النفط المستهلك في العالم الى القطاع الصناعي ، وهنا يمكن القول ان العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم من دون النفط .

4.دور النفط في القطاع الزراعي : دخل القطاع الزارعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن ان نطلق عليه اسم (البتروزراعة) وذلك لسببين رئيسيين هما ، النفط مصدر لتوليد الطاقة للمحركات و للآلات الزراعية الحديثة واستعمال المنتجات البتروكيميائية وأثرها في التقدم الزراعي .

والى جانب هذه العناصر تظهر اهمية النفط ايضا من خلال العديد من العوامل التي تتشعب لتطول قطاعات اخرى خارج نطاق الاقتصاد ومن اهمها ما يأتي :

5.النفط بصفته سلاح ضغط لنفط : اهمية سياسية كبيرة في يد الدول المستهلكة له من خلال جعله غاية لتنافسها من اجل بسط النفوذ لى مناطق النفط والى جانب ذلك ، فالدول المنتجة للنفط استعملته لغرض سياسي ، مثلما فرضته الدول العربية كسلاح ضغط في حرب 1973م . كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الامم المتحدة لفرض نفسها مثلما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق مثل برنامج الغذاء مقابل النفط .

6.النفط بصفته سببا للحرب او اندلاعها :تتمثل العوامل الاقتصادية بشكل عام احد الاسباب المهمة في اندلاع الحروب ، ومن بين تلك العوامل يأتي النفط ، الذي تحاول الدول السيطرة على المناطق الغنية بموارده.

ثانيا: أنواع النفط:

النفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له ، إلا انه لا يكون على نوع واحد ، و سنستعرض فيما يلي أنواع النفط و منتجاته كالآتي[1] :

1- **تصنيف النفط الخام على أساس التركيب الكيمائي** : استخدم هذا التصنيف مع ظهور الصناعة النفطية فكان التركيز على المنتجات الكيمائية التي يمكن استخلاصها من تكريره آنذاك، والانواع التي يضمنها هذا التصنيف هي :

أ- **نفط ذو أساس بارافيني** : يفضل استخدامه في صناعة زيوت التشحيم ذات الجودة العالية وهو الاسهل والاقل تكلفة في عملية التكرير .

ب- **نفط ذو أساس نافيثيني** : يحتوي على نسبة عالية من المواد الاسفلتية ، وهو مناسب لإنتاج الغازولين .

ت- **نفط متوسط** : يتكون من مزيج النوعين السابقين ، حيث يحتوي على الشمع البارافيني والمواد الإسفلتية معا ، ويندرج معظم نفط المنطقة العربية تحت هذا النوع.

2- **تصنيف النفط حسب الكثافة API** : لقد جرت العادة في صناعة النفط على التعبير على درجة الكثافة النوعية باستخدام المقياس الذي وضعه المعهد البترولي الأمريكي API ، ويربط هذا المقياس بدرجة الكثافة النوعية عن طريق معامل تحويل ثابت .ويمكن ان ينتج البلد الواحد أنواعا عدة من النفط الخام ، ولكل نوع كثافته الخاصة ، بل احيانا يكون هذا الاختلال داخل الحقل البترولي الواحد ، فقد يوجد في طبقة معينة نفـط خفيف ، وفي طبقة اخرى نفط ثقيل .

3- **تصنيف النفط حسب نسبة الكبريت** :تكتسي نسبة الكبريت التي تحتوي عليها النفط اهمية بالغة ، ولاسيما ان ارتفاعها يقلل جودة المنتجات الناتجة عن تكريره ، ووفق المعيار يصنف النفط الى نفط حلو ، وذلك اذا كانت نسبة المحتوى الكبريتي اقل من 0.5 % ،ونفط متوسط الحموضة اذا كانت نسبة الكبريت فيه ما بين 0.5% و1% ونفط حامضي ، اذا كانت نسبة الكبريت فيه اكبر من 1%.

1- علة مراد ،المرجع السابق ص 95

المطلب الثالث: الخلفية التاريخية لتسعير النفط :

تاريخياً، مر تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية بمراحل مختلفة، وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في اتجاهات الهيكلة الاقتصادية والسياسية، وموازين القوى والتحولات الاقتصادية والسياسية، التي بدلت بشكل جذري هيكلة سوق النفط وسلسلة إمداداته، ونظرا لتعدد أساليب التسعير، وهذا خلال فترة طويلة تتعدى القرن ارتأينا تقسيم مراحل تطور قواعد تسعير النفط الخام إلى ثلاث مراحل أساسية هي :

أولا- مرحلة تسعير النفط في ظل الاحتكار المطلق 1920 -1950: إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة شركات النفط العالمية الكبرى على كامل سلسلة صناعة النفط العالمية، خاصة انفرادها بتسعير النفط الخام، حيث لوحظ احتكار تام في السنوات الأولى من الإنتاج، هذا ما ساعدها على إحكام سيطرها على الصناعة النفطية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل هي :[1]

أ- تسعير النفط الخام بنظام الخليج المكسيك الأساس الأحادي .

ب- تسعير النفط الخام بنظام الأساس المزدوج .

ج- تسعير النفط الخام بنظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة.

ثانيا- مرحلة تسعير البترول في ظل الانحسار الاحتكاري: بدايةً، يُقصد بالانحسار الاحتكاري هو ضعف سيطرة الشركات الاحتكارية على الصناعة النفطية، خاصة جانب الأسعار حيث كانت المتحكم الوحيد في تحديد أسعار النفط منذ اكتشافه، حيث شهدت هذه الفترة ظهور متحكمين جدد في تحديد الأسعار، والأمر يتعلق هنا بالدول المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكيا والتي أنشأت حكوماتها منظمة لأوبك كوجهة

1- بلوافي عبد المالك أثر تغيرات اسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة وهران 2020/2019 ص58

موحدة للمنتجين في 10سبتمبر1960،ولتضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى.[1]

عموما إن اهتمام البلدان المنتجة للنفط بالأسعار وما يتعلق بها من علاقات مع الشركات ، قد تبلور خلال نهاية الخمسينيات بشكل دعا تلك الدول إلى التقارب والتنسيق فيما بينها، وتعتبر التخفيضات التي أجرتها شركات النفط الكبرى على أسعار النفط العربي الخفيف خلال عامي 1956و ،1960 بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير في التعجيل في قيام منظمة الأوبك ،حيث أنه خلال العقد الأول من عمرها وهو عقد الستينات اشتغلت المنظمة في تثبيت كيانها وتطوير أجهزتها، فبالرغم من أن المنظمة لم تتمكن في هذا العقد من استعادة مستويات الأسعار المعلنة (أسعار عام1958 يتم استعادتها في عام 1971)،فإن مجرد قيام منظمة الأوبك كان عاملا لمنع الشركات من إجراء تخفيضات سعرية أخرى، حيث يعتبر استقرار الأسعار عند حدود 1.80دولار للبرميل خلال عقد الستينات بالإنجاز البارز للأوبك ،كما استطاعت دول المنظمة التوصل إلى عقد اتفاقيات مع الشركات الامتيازية، والتي أدت إلى زيادة في عوائدها النفطية، ومن أهم تلك الاتفاقيات اتفاقية تنفيق الريع عام 1964،حيث تم بموجب هذه الاتفاقية زيادة العائد الحكومي من (3.5 سنت) إلى (5.5 سنت) للبرميل الخام ،هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات المتعلقة بعمولة التسويق التي كانت تستحوذ عليها الشركات والخصميات التي كانت تمنح للمشتريين.[2]

لكن منذ بداية عام 1970عرفت الصناعة النفطية تطورات هامة، تجلت في ظهور بوادر إختلال بين العرض والطلب، الشيء الذي ساعد الدول المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة الأسعار، وقد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل دول منظمة الأوبك بدلا من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى. الشيء الذي أدى إلى تحول نوعي في السوق النفطية لتتحول من سوق مشتري إلى سوق بائع، كذلك دخول الشركات النفطية الكبرى في مفاوضات مع الأوبك لتعديل الأسعار، وهذا ما تم من خلال اتفاقية طهران في 14 فبراير1971 .

1- بلوافي عبد المالك، مرجع سبق ذكره ،ص61

2- بلوافي عبد المالك، مرجع سبق ذكره ،ص62

أعقب ذلك عقد اتفاقية طرابلس في مارس 1971، بخصوص صادرات النفط من موانئ دول البحر الأبيض المتوسط وبشروط أفضل نسبيا وزيادة أعلى في الأسعار بالمقارنة مع اتفاقية طهران، وعقب اتفاقية طرابلس، عرف سعر صرف الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية تراجعا اثر تعويضه في 15 أوت 1971 بقرار من الحكومة الأمريكية مع إنهيار نظام برتن وودز، إضافة إلى استمرار موجة التضخم العالمي وانعكاساتها على دول الأوبك، وبناءا على هذه التطورات طالبت دول الأوبك الشركات النفطية الكبرى الدخول في مفاوضات من أجل تعويض الأولى عن الخسائر التي لحقتها نتيجة للتطورات السابقة، و أسفرت المفاوضات عن عقد اتفاقية سميت باتفاقية جنيف الأولى في 20 كانون الثاني 1972، وبذلك ازدادت الأسعار المعلنة بحوالي % 8.49 ليصبح سعر البرميل من النفط العربي الخفيف ذو كثافة (°34) 2.479 دولار للبرميل.[1]

ثالثا- مرحلة تسعير البترول بعد التصحيح السعري وفي ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية : يعد التصحيح السعري الذي قامت دول منظمة الأوبك عام 1973،نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة النفطية، ما مكن دول المنظمة من تصحيح مسار أسعار نفوطها ليزداد سعر العربي الخفيف(نقطة الإشارة) من3.01 دولار للبرميل في أكتوبر1973، إلى 11.62 دولار للبرميل في جانفي 1974، لكن مع التطورات التي عرفتها السوق العالمية للنفط، من أهمها تزايد دور السوق الفورية ،وانحسار دور الأسعار الرسمية الصادرة عن منظمة الأوبك، والتي تخلت عنها عام 1986، تاركة أمر تحديد أسعار نفوطها لعوامل السوق، هذا بالرغم من المحاولات التي اتخذتها منظمة الأوبك في إيقاف التدهور المستمر في السوق، ومنها تخفيض السعر وإدخال نظام الحصص في عام 1983 ، الشيء الذي أدى إلى فتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار البترول إلى الآن.[2]

1-عبدالستار عبدالجبار موسى، **التطور التاريخي لأسعار النفط الخام**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية،العدد18 ،جامعة واسط ، العراق 2015، ص10

2-علي رجب ،**تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية** ،مجلة النفط و التعاون العربي ، منضمة الاوبك، المجلد38 ،العدد141 ،الكويت2012 ،ص78

المبحث الثاني: أساسيات حول أسواق النفط .

تُعد السوق النفطية على أنها سوق غير مستقرة ، بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا ، وسنحاول في دراستنا التعرف على السوق النفطية من خلال التطرق لأهم أنواع و محددات هذه السوق .

المطلب الأول : تعريف أسواق النفط و أنواعها:

أولا- تعريفها:

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة على سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في مختلف الاستخدامات.

و تعرف السوق النفطية على أنها: "المكان الطبيعي أو الوهمي لحدوت عملية التبادل السلع النفطية، خاصة في شكلها الخام بين الأطراف المتدخلة في السوق".[1]

وهي " السوق التي يتم على مستواها تداول سلع النفط، تحركها قوى العرض والطلب تحت تأثير عدة عوامل سياسية وعسكرية ومناخية ، ناهيك عن تحقيق مصالح المستهلكين والمنتجين وكذلك الشركات النفطية والتنظيمات الدولية"[2].

ثانيا- أنواعها :

1. **الأسواق الفورية للنفط:** ‹عرفت صناعة النفط الأسواق النفطية الفورية (مواقع الأسواق الفورية: سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوربا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة

1-بوجمعة قويدري كويشح ،**إنعكاسات تقلبات أسعر النفط على التوازنات الكبرى**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العوم الاقتصادية ،جامعة الشلف،2009 ،ص54

2-بوجمعة قويدري كويشح ، مرجع سبق ذكره ،ص54

الأجل، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 90% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة.

2. **الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):** عرفت الأسواق المستقبلية هي (بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن) في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التخوف من مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار›[1]

المطلب الثاني: مناطق العرض و الطلب:

أولا : عرض النفط:

يخضع العرض العالمي لعدد من الخدمات في مقدمتها الطلب على النفط اذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق ، كذلك يتحدد العرض والطلب بالإمكانيات الانتاجية المتاحة في وقت معـين ، وليـس معنى توافر إحتـياطات نفطية كبـيرة ، اذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الارض ومعالجته وتخزينه وضخه. إذ أنّ ما يتحقق من احتياطات نفطية وامكانيات انتاجية انما يعتمد على مدى التقدم التكنولوجي وحجم الاستثمارات ، وكذلك يتحدد العرض والطلب بسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها الى النفط لمـواجهة استـهلاكها المـحلي او لتصديره تحقيق لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية ، ويدخل في هذا الاطار السياسة الجماعية التي تقررها اوبك بالنسبة لتحديد سقف الانتاج وتوزيع الحصص بين الاعضاء ومدى التزامهم بتك الحصص ، وقد يلعب التخزين

1- قابوش لبنى ، **أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر جامعة أم البواقي 2015،ص16

الاستراتيجي والتجاري الذي تقوم به الدول المستهلكة وشركائها دورا في توفير المرونة للأزمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية . [1]

في ظل السيطرة شبه المطلقة لشركات النفط العالمية خلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات، كان عرض النفط يعتمد على معدلات الانتاج التي تتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد اعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب ، اما العرض العالمي لليوم يعتمد على سياسات الدول المنتجة مجتمعة او منفردة .

1- مشدن وهيبة ، **اثر تذبذب اسعار النفط على الاقتصاد العربي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004-2005 ، ص 36.

الجدول رقم (1-1) يوضح العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي :

	2017					2018				
	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المعدل	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المعدل
الدول العربية	26.2	26.6	26.8	25.7	26.3	24.3	24.4	24.4	24.3	24.4
الاقطار العربية في الاوبيك	24.2	25	25.2	24.1	24.7	22.8	22.8	22.6	22.6	22.7
الدول العربية الاخرى	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.5	1.6	1.7	1.6
منظمة الابيك	36.6	36.5	36.9	35.7	36.4	33.1	33	33	33.8	33.3
النفط الخام	32.1.	32.1	32.4	31.1	31.9	28.5	28.5	28.9	29.1	28.7
سوائل غازا ونفط غير تقليدية	4.5	4.4	4.5	4.6	4.5	4.6	4.6	4.7	4.7	4.6
4.5										
	14.3	14.4	13.8	14	14.1	14.2	14	14.2	14.3	14.2
امريكا الشمالية	5.2	5	48	5.1	5	5.1	4.7	4.5	4.854.7	
اوروبا الغربية	0.9	6..0	0.6	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
المحيط الهادي	20.1	20	19.2.	19.8	19.8	19.8	19.9	19.3	19.7	19.5
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية										
	12.2	12.2	12.3	12.4	12.3	12.5	12.5	12.5	12.6	12.5
الدول النامية	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4
الشرق الاوسط والدول الأسيوية الاخرى	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.72.7	2.7	2.72.7	2.7
افريقيا										
	4	4	4.1	4.2	4.1	4.4	4.4	4.4	4.5	4.4
امريكا اللاتينية	3.8	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9
الصين	12.6	12.7	12.4	12.5	12.6	12.6	12.9	13	13.2	12.9
روسيا										
اوروبا الشرقية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
العالم %	87.4	87.4	86.6	86.4	87	84	83.8	84.4	85.3	84.4

المصدر : تقرير الاحصاء السنوي لمنظمة الأوبك 2020

01-الاحتياط العالمي من النفط :

وهي الثروة التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وتتأثر مسألة تحديد الاحتياطي النفطي بالتغيرات الحاصلة في التكنولوجيات المتعددة في عمليات البحث والاستخراج في الكلفة ومستويات الاسعار لهذه المادة الاولية ، وعند الحديث عن احتياطات النفط بين دول العالم ، تتربع على العرش فنزويلا التي تملك مع 03 دول اخرى هي لسعودية وكندا وايران أكثر من نصف احتياطات العالم من هذا الوقود الاحفوري، بينما تشغل روسيا الترتيب السادس من حيث البلدان الاكثر امتلاكا للاحتياطات.

وفي عام 2019 كان اجمالي العالم من النفط – وفق تقديرات شركات النفط البريطانية بي بي – تبلغ 1734.7 مليار برميل، وهي احتياطات اعلى مقارنة مع 1530.3 مليار برميل قبل عقد من الزمن .

ومع ازمة كورونا والتي فرضت توقف الانشطة في اغلب القطاعات ، تراجعت احتياطات النفط العالمية في المجمل الى 1724.5 مليار برميل عام 2020مقابل 1727.5 مليار برميل في العام السابق له بحسب تقديرات مجلة اويل اند غاز.

وكانت دول اوبك تشكل 79.1% من اجمالي احتياطات العالم من النفط او ما يوازي 1226.5 مليار برميل بنهاية 2019 ،بحسب تقديرات منظمة اوبك.

الجدول (1-2) يوضح الاحتياطات العالمي المؤكد من النفط (1989 الى2009) مليار برميل:

المناطق الجغرافية في العالم	1989	1999	2008	2009	نسبة 2009 من الاجمالي
شمال امريكا	97.90	69.50	73.40	73.30	5.5
جنوب وسط امريكا	69.50	97.80	198.90	198.90	14.92
اوروبا	84.20	107.80	137.20	136.90	10.27
الشرق الاوسط	661.00	685.80	753.70	754.20	56.57
افريقيا	59.10	84.70	127.50	127.70	9.85
اسيا والباسيفسك	1006.40	1085.60	1332.40	1333.10	100

المصدر : bp.staisticalreview WORD ENERGY 2010

بلغ الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط 1333.1 مليار برميل خلال 2009 والجدول (1-2) يبن تطور الاحتياطي العالمي المؤكد للسنوات المختارة ، حيث ان اكثر من 56 % من احتياجات النفط موجودة في منطقة الشرق الاوسط والبلغة 754.2 مليار برميل خلال 2009 وتليها منطقة جنوب وسط امريكا بحوالي 15 % من الاحتياطي العالمي والمقدر ب198.9 مليار برميل . ثم تليها كل من افريقي وأروبا ب10% لكل منهما من مجموع الاحتياط العالمي ، والملاحظ كذلك هو القفزة الكبيرة التي عرفها الاحتياطي العالمي حيث ارتفع من 1006.4مليار برميل خلال 1989 الى 10852.6 بمليار برميل خلا ل عام 1999 م ، ثم الى 1333.1 مليار برميل خلال 2009 اي بزيادة وصلت الى 32 % مقارنة ب1989 ، وذلك راجع للتطور التكنولوجي وزيادة الاكتشافات النفطية نتيجة زيادة الطلب على النفط وارتفاع الأسعار.

الجدول (1-3) الدول اكثر احتياطات العالم من النفط من 2010 الى 2019 :

الدول	الاحتياطات النفطية من2010الى 2019	
فنزويلا	303.8 مليار برميل	0.20
السعودية	297.6 مليار برميل	0.19
كندا	169.1 مليار برميل	0.11
ايران	157.8 مليار برميل	0.10
العراق	145 مليار برميل	0.09
روسيا	107.8 مليار برميل	0.08
الكويت	101.5 مليار برميل	0.07
الامارات العربية	97.8 مليار برميل	0.07
الولايات المتحدة الامريكية	68.8 مليار برميل	0.06
ليبيا	48.4 مليار برميل	0.04
المجموع	1497.6 مليار برميل	

المصدر : bp.staisticalreview WORD ENERGY 2010 .

الجدول (1-3) : يبين زيادات الاحتياطية النفطية والتي تميل اكثر الى فنزويلا اي منطقة امريكا ، ثم تليها السعودية اي منطقة الخليج العربي ، ثم وكند وايران والعراق اي ان منطقة شرق اسيا والخليج العربي تمثل اكبر احتياطي عالميا وهي منطقة اسيا اذا ما أضفنا روسيا اما الولايات المتحدة الامريكية فهي تتذيل الترتيب مع ليبيا .

كل هذه الاحتياطات راجعة الى التطور التكنولوجي الرهيب ، والاستثمارات الكبيرة التي اصبحت الشركات العالمية تستثمر وذلك للأرباح الكبيرة فيها .

02-تطور انتاج النفط :

يعرف انتاج النفط تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة بفعل زيادة النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب على النفط لتغطية هذا النمو، وظهور دول صناعية جديدة تزيد من طلبها على النفط كالصين ، الهند وكوريا الجنوبية وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية بلا منافس أكبر 10دول منتجة للنفط في العالم من قبل ازمة كورونا اي عام 2019 وحتى العام الماضي

فيما توجد فروقات طفيفة في مستويات الانتاج بين كل من السعودية وروسيا ، وسط تزاحم دول عربية اخرى كل حسب مكانه في القائمة مثل الامارات العراق وليبيا والكويت اما الجزائر فحصتها قليلة مقارنة مع هذه الدول .

وبلغ انتاج الو.م.أ حوالي 17.072 مليون برميل يوميا عام 2019 وفق بيانات بي بي والتي تشمل انتاج النفط الخام والمكثفات والسوائل الغازية . وبينما يشكل النفط الامريكي قرابة 18% من اجمالي الامدادات التي جرى ضخها عام 2019. فان السعودية وروسيا في ذاك العام كان تمثل حصتهما 12.5 % و12.3 % من الاجمالي العالمي .

ورغم ان كندا تحل بالمركز الرابع في قائمة 10 دول منتجة للنفط عالميا بالعالم السابق لاندلاع الازمات الثالث ، لكن حصتها من اجمالي الانتاج العالمي بلغ 5.7%.

وتتراوح حصة انتاج الدول الاخرى في قائمة كبار المنتجين من اجمالي الانتاج العالمي 3الى 5 % تقريبا ،كما تشير خريطة النفط قبل الازمات الاخيرة المتتالية .

وفي المجمل فان انتاج الدول 10 الكبرى النفطية يشكل 71.4% من اجمالي الانتاج العالمي فيما يمثل انتاج بقية الدول 28.6% فقط من الاجمالي .وينقسم الاحتياط النفطي الى ثلاثة انواع :

أ- الاحتياط المؤكد (الثابت) :

وهي كميات النفط الخام التي تشير البيانات الهندسية والجيولوجية المتوفرة على وجه لايشبه شك معقول، الى ان كان استخراجها من الحقل وذلك بغرض استمرار الاوضاع التكنولوجية والاقتصادية السائدة ويقدر احتماله ب 90 % .

ب- الاحتياطي المرجح :

وهي الكميات التي يمكن الحصول عليها من المكامن المجاورة التي تم تطويرها، ويشير هذا النوع من الاحتياط لكونه موجود ومعروف من الناحية الفنية الا انه غير معروف من ناحية تكاليف الانتاج وتنقصه بعض المعلومات الجيولوجية ويقدر احتماله ب 50.%.

ج- الاحتياطي المحتمل (المتوقع) :

وهي كميات النفط المتوقع استخلاصها من المكامن التي يجري تطويرها، فهذا النوع يقضي بوجود النفط، إلا انه غير معروف من الناحية الكمية وذلك يوصف بكونه غير دقيق ويقدر احتماله ب 10%.

ثانيا : الطلب على النفط :

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع الحاجات سواءًا كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية[1].

إن الطلب على النفط هو طلب مشتق، فهناك طلب على سلعة النفط الخام، وطلب على سلعة المنتجات (منتجات نفطية ومكررة ، منتجات بتروكيميائية)، ويطلق عليه اسم الطلب المشتق لأنه منعكس نحو المنتجات النفطية ومشتقاتها، اي هناك انفصالا ظاهرا بين الطلب على النفط الخام والطلب على المنتجات النفطية رغم الترابط العضوي فيما بين الطلبين .

حيث يعتمد ويتأثر الطلب على النفط الخام بالطلب على المنتجات النفطية وبصورة مباشرة، اي تبعية وارتباط الطلب على السلعة الخام بالطلب على النتاجات النفطية ،فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات النفطية ،لا يكون هناك طلب على النفط الخام .

أي هناك تأثيرات متبادلة بين طلب المنتجات النفطية على طلب النفط الخام ،وكذلك تأثيرات من طلب النفط الخام على طلب المنتجات النفطية ،وذلك بوجود اختلافات تأثيرية مطلقة ونسبية فيما بينهما وعلى كل واحد منها إزاء الآخر.

ويتأثر الطلب على النفط بالعديد من العوامل المختلفة ، منها ما هو اساسي (الدخل ، السعر، سعر السلعة البديلة ،السياسة النفطية والطاقة العامة)، إذ تؤثر على الطلب سوآءا اكان بزيادة الطلب وارتفاعه وبخفضه وانكماشه اما العوامل الثانوية (السكان المناخ)، فهي اقل تأثير وفعالية على الطلب[2].

1-هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم،" اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد، 1992،ص320

2- اسماعيل محروس ، اقتصاديات البترول والطاقة دار الجامعات المصرية 1998 ص21

الجدول(1-4) يوضح الطلب على مصادر الطاقة الاولية(الوحدة مليون طن معادل النفط)

مصادر الطاقة	1971	2000	2010	2030	متوسط النمو 2000-2030.
الفحم	1449	2355	2702	3606	1.4
البترول	2450	3604	4272	5769	1.6
الغاز الطبيعي	895	2085	2794	4203	2.4
الطاقة النووية	29	674	753	703	0.1
الطاقة المائية	104	228	274	366	1.6
الطاقات الاخرى	73	233	336	618	3.3
المجموع	4999	9179	11132	15267	1.7

المصدر IEA. WORLD ENERGY INVESTMENT OUTLOOK.2005.P58

وقد بلغ اجمالي الطلب على النفط في عام 2000 حوالي 2702 م طن بحوالي 3606 م طن ، والملاحظ ان النفط يحتل الصدارة من بين مصادر الطاقة الاخرى والجدول (1-4) يبين تطور الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية خلال 2004- 2009 .

جدول رقم(1-5): الطلب العالمي على النفط الإجمالي والتغير السنوي خلال الفترة 2015-2019

(مليون برميل/يوم)

	2015	2016	2017	2018	2019
الدول الصناعية	46.6	47.1	47.6	48.0	47.9
مليون ب/ي	1.5	1.5	1.1	0.8	0.2
الزيادة النسبة بالمائة					
دول العالم الاخرى مليون ب/ي	47.3	48.6	49.8	50.8	51.8
الزيادة السنوية	3.5	2.8	2.4	2.0	1.9
اجمالي العالم مليون ب/ي	93.7	95.7	97.4	98.8	99.7
الزيادة السنوية بالمائة	2.5	2.1	1.8	1.5	0.9

المصدر :منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

الجدول رقم (1-5) يبين ارتفاع الطلب العالمي على النفط أما الانخفاض الذي سجل عام 2019 راجع الى جائحة كورونا مما جعل التراجع في الصناعة وكل القطاعات الاقتصادية التي لها دول كبير في النمو العالمي ، فكان للجائحة أثر كبير على الطلب العالمي للنفط .

المطلب الثالث: محددات السوق النفطية:

أولاً: محددات الطلب : يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل منها:

- **«النمو الاقتصادي العالمي:** تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ4.7%عام2000 ليرتفع إلى 5.9%عام 2004 .

- **الاستقرار السياسي في العالم:** يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، ففي الوقت الحالي

شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70دولار للبرميل وذلك سبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط و الهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والأخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجا الدول الأكثر استهلاكا وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة».[1]

– **المناخ:** يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب عطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين. ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

– **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان احد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فان ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بالافتراض أن نسبة النوم السكاني اقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا11.7مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط.

– **أسعار السلع البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي

1–موري سمية، "**أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية، جامعة تلمسان ،2009–2010 ،ص96 .

أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تحقيق تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية... وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها، كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافس ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط[1].

ثانياً: محددات العرض : توجد العديد من العوامل وألا سباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، واهم هذه العوامل:

-**الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

- **السعر:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة في أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

- **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

- **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

1- قابوش لبنى ، مرجع سبق ذكره ، ص20 .

- **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ،ثم 1979 ،1980 ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق و أفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

- **السياسات النفطية للدول المنتجة:** تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها اثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها فيما يلي:

أ- سياسة تغليب المنتجات المالية (1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه واعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

ب- سياسة تغليب السوق (1986-1999) : تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي اي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

ج- سياسة تثبيت الأسعار (إبتداءًا من 2000) : تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPECحسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل / يوميا›[1].

1- قابوش لبنى ، مرجع سبق ذكره ، ص21-22 .

خلاصة :

لقد تناولنا في الفصل الأول عموميات حول النفط ، حيث تطرقنا الى كل الجوانب النظرية للنفط، وأسعاره ، والأسواق العالمية للنفط واستخلصنا ان النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية ، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه اهمية كبيرة ، خاصة على الصعيد الاقتصادي ، والسياسي ، العسكري والمالي .

ويتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل و لعل اهمها عوامل السوق حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد العالمي

ومنه ، نقول ان النفط له دورا كبير في شريان الحياة الاقتصادية العالمية وهو مصدر النمو لكل لقطاعات كما انه سبب في اندلاع الحروب .

الفصل الثاني

أثر أسعار النفط على مختلف الدول المصدرة له

تمهيد :

لقد عرفت فترة الخمسينات من القرن الماضي، أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للنفط خاصة الدول العربية منها والشركات الاحتكارية ، بحيث ان محور الخلاف تعلق اساسا حول مطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين مداخيلها من العوائد النفطية ، إلاّ ان الشركات النفطية لم تعطي أهمية لذلك، وبقيت مصممة على استغلال الموارد النفطية.

وفي سبتمبر 1960 أسس الموردون الاساسيون لسوق النفط العالمية "فنزويلا العراق ايران الكويت والعربية السعودية" منظمة البلدان المصدرة للنفط ، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة الى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في سنة 1959 دون استشارة حكومات الدول المنتجة، وهذا ما انتج خسائر كبيرة في ايرادات الدول المنتجة ، والتي بلغت 15%، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية. وسنحاول في دراستنا هذه معرفة الأثر الذي ينجم عن تقلبات أسعار النفط على البلدان المصدرة له ، ولذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الاول: منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة له

"داخل المنظمة و خارجها"

المبحث الأول : منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC :

بعد حدوث بعض المخالفات بين الدول المصدرة للنفط، اتفقت كبرى الدول المصدرة له على تأسيس منظمة دولية سميت بمنظمة الدول المصدرة للبترول لتحقيق توازن الأسعار والحد من تذبذباته. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بالتفصيل.

المطلب الأول: نشأة منظمة الأوبك وأهميتها

شهد عقد الخمسينات من القرن العشرين اتحاد كبرى الدول المنتجة للنفط وإنشاء منظمة سميت بمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك،" فما هي ظروف نشأة هذه المنظمة؟ وما أهدافها؟

أولا: نشأة منظمة الأوبك

في أوائل سنة 1959م قامت الشركات النفطية العاملة في فنزويلا بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط الخام الفنزويلي من 3.07 دولار للبرميل الى 2,92 دولار للبرميل وذلك ردا على الخطوات التي اتخذتها الحكومة الفنزويلية في مجال تعديل ضريبة الدخل على الشركات نفسها لكي ترفع حصتها من العوائد النفطية. وقد تجاوبت الأسعار المعلنة من النفط الأمريكي والعربي الخام مع هذا الانخفاض بأسعار الخام الفنزويلي وذلك خلال شهر فيفري 1959 ،فانخفض سعر برميل النفط العربي الخام ليصبح 1,94دولار وقد برزت ردود الفعل العربية اتجاه ذلك التخفيض بأسعار نفوطها الخام . دفع هذا الإجراء بالجامعة العربية لعقد أول مؤتمر عربي للبترول في القاهرة سنة 1959م، أين تبنى القرار الذي يدعو شركات النفط إلى التشاور مع الدول المنتجة قبل إجراء أي تعديل في الأسعار ودعت الدول المنتجة إلى إقامة لجنة دائمة للتشاور حول شؤون النفط، وضرورة إنشاء شركات وطنية لتعمل إلى جانب الشركات العالمية التي تحتكر إنتاج النفط في أراضيها[1]. وفي أوت 1960م، أقدمت نفس الشركات دون الأخذ بعين الاعتبار لقرارات المؤتمر على إجراء تخفيض آخر في الأسعار المعلنة لنفط المنطقة العربية وإيران بمقدار0,04 إلى 0,14

1-عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 118 .

دولار للبرميل . حينها وجهت دعوة من العراق لأعضاء الأوبك، فاجتمع في العاصمة العراقية ما بين10إلى14سبتمبر من عام1960م ممثلون عن كل من السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا وتم الإعلان في نهاية المؤتمر عن قيام منظمة الدول المصدرة للنفط، واتفق الأطراف على أن يكون مركزها الرئيسي في مدينة فيينا النمساوية لقرب الموقع من أهم الأسواق العالمية للنفط ولكونها متوسطة بين فنزويلا والشرق الأوسط . ثم فتح المجال لانضمام كل بلد يصدر كميات مهمة من النفط إذا وافق على انضمامه بإجماع الأعضاء المؤسسين، ويمكن ذكر تاريخ إنضمام الدول إلى منظمة الأوبك في يلي:

الجدول (2-1): إنضمام بعض الدول لمنظمة الأوبك

البلد	تاريخ الإنضمام إلى منظمة الأوبك
قطر	إنضمت في 1961م وانسحبت في جانفي 2019م.
اندونيسيا	إنضمت في 1962م، ألغت عضويتها في جانفي 2009م وأعا تفعيلها في جانفي 2016م، ثم ألغتها في نوفمبر 2016م.
ليبيا	إنضمت في سنة 1962م.
الامارات العربية المتحدة	إنضمت في سنة 1967م.
الجزائر	إنضمت في سنة 1969م.
الاكوادور	إنضمت في 1973م، ألغت عضويتها في ديسمبر 1992 وأعادت تفعيلها في اكتوبر 2007 .
أنغولا	إنضمت في سنة 2007م.
الغابون	إنضمت في 1975م، ألغت عضويتها في جانفي 1995 وأعادت تفعيلها في جويلية 2016 .
غينيا الاستوائية	إنضمت في سنة 2017م.
جمهورية كونغو الديمقراطية	إنضمت في سنة 2015م.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على معطيات موقع منظمة الاوبك

ثانيا: أهداف منظمة الأوبك :

تهدف هذه المنظمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها ما يلي[1]:

- ✓ تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين
- ✓ المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية وتجنب التقلبات المضرة في إيرادات النفط.
- ✓ اتباع استراتيجية تمكن من الاستفادة من عائدات النفط في تنمية اقتصاديات الدول المنظمة.
- ✓ تحديد الإنتاج للمحافظة على مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

المطلب الثاني : آلية الأوبك لضبط الأسعار

بعد إنهيار أسعار النفط في عامي 1986م و1998م سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط، وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق وقد كان للدول الصناعية دورا ملحوظا لإضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة الأوبك في رسم السياسة النفطية. وقد أدى ذلك إلى فشل آلية السوق وتراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، ثم إرتفاعها إلى مستويات قياسية نجم عنها حالة من عدم الإستقرار في سوق النفط العالمي، إنعكس سلبا على كل من الدول الصناعية والدول المنتجة النامية على حد سواء.

ويمكن أن نأخذ كمثال على دور قرارات منظمة أوبك وانعكاسها على السوق النفطية العالمية أزمة إنهيار أسعار النفط في سنة 2014م والتي كانت وفرة الإمدادات النفطية أحد أهم أسبابها، فعلى إثرها توصلت الدول الأعضاء في الثلاثين من شهر نوفمبر 2016م إلى إتفاق بشأن خفض إنتاجها النفطي بنحو 1,2مليون برميل في اليوم وذلك للمرة الأولى منذ عام 2008م. وتم تفعيل هذا الإتفاق في بداية عام 2017م ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد

1- مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العلمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013ص107 .

وفي هذا السياق تم السماح لإيران بزيادة إنتاجها حتى تصل إلى مستوى إنتاجها قبل فرض العقوبات الإقتصادية عليها، كما تم إستثناء كلا من ليبيا ونيجيريا من هذا الاتفاق.

في العاشر من شهر ديسمبر 2016م، إتفقت دول منظمة أوبك مع 11 دولة منتجة للنفط من خارج المنظمة على خفض إنتاجها بمعدل 558 ألف برميل في اليوم ليبلغ بذلك إجمالي الخفض المقرر نحو1,8 مليون برميل في اليوم، وذلك تزامنا مع دخول إتفاق دول الأوبك حيز التنفيذ. وتعد روسيا أبرز الدول الملتزمة بتخفيض إنتاجها من خارج أوبك، كما تم الإتفاق على تشكيل لجنة وزارية عليا لمتابعة الإلتزام بالإتفاق[1].

وفي الخامس والعشرين من شهر مايو2017م تم تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج حتى شهر مارس 2018م، وأخيرا في الثلاثين من شهر نوفمبر2017م تم تمديد العمل بهذا الإتفاق حتى نهاية عام 2018م بهدف تحقيق الإستقرار في سوق النفط لما فيه صالح لجميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين في الصناعة النفطية. وفيما يخص إنعكاس إتفاق خفض الإنتاج على أسعار النفط الخام، فقد شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك إرتفاعا ملحوظا من 51,7 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر2016م ليصل إلى62,1 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر2017أي بمتوسط نمو بلغ نحو1,5بالمائة شهريا خلال تلك الفترة . وفي هذا السياق يشير التقرير الصادر عن منظمة أوبك أن نسبة إلتزام دول أوبك بلغت نحو129بالمائة في شهر ديسمبر2017 وهو أعلى مستوى لها منذ تفعيل إتفاق خفض الإنتاج. والجدول التالي يوضح التطور في إنتاج دول الأوبك بعد إتفاق الخفض.

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون،الكويت2017، ص39.

الجدول:(2-2)التطور في انتاج دول أوبك من النفط بعد إتفاق الخفض.

الوحدة: (مليون ب/ ي)

	مستوى الانتاج المرجعي	الكمية المتفق على خفضها او زيادتها	ديسمبر 2007	الإلتزام (مليون ب ي)	
				التغير بين ديسمبر 2017 والمستوى المرجع	نسبة الالتزام %
السعودية	10.544	(0.486)	9.918	(0.626)	
العراق	4.561	(0.210)	4.405	(0.156)	
الامارات	3.013	(0.139)	2.878	(0.135)	
الكويت	2.838	(0.131)	2.700	(0.138)	
فنزويلا	2.067	(0.095)	1.745	(0.322)	
انغولا	1.751	(0.078)	1.633	(0.118)	
الجزائر	1.089	(0.050)	1.037	(0.052)	
قطر	0.648	(0.030)	0.594	(0.054)	
الاكوادور	0.548	(0.026)	0.526	(0.022)	
الغابون	0.202	(0.009)	0.197	(0.005)	
غينيا الاستوائية	0.140	(0.012)	0.132	(0.008)	
ايران	3.797	0.090	3.829	0.032	
الاجمالي	31.198	(1.176)		(1.514)	128.7%

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، مرجع سبق ذكره، ص 42

الارقام بين قوسين هي قيم سالبة.

المطلب الثالث : الصعوبات و التحديات لمنظمة الأوبك

لا تستطيع المنظمة تحديد الاسعار في العالم نظرا لوجود مُصدّرين آخرين من خارجها ، ولكنها مع ذلك تتحكم بأكثر من ثلث إنتاج العالم ، ويمكنها الدفع في الاتجاه الذي تريده، وقد عمدت مرارا الى خفض المعروض بالتنسيق مع دول غير اعضاء فيها ، ابرزها روسيا ما دفع بأسعار النفط الى الاستقرار لمدد طويلة .

لكن هذا التناغم مع غير الاعضاء لا يكون قائما طوال الوقت اضافة الى ان المنظمة تشهد خلافات داخلية احيانا ،والسبب ان دولها ملزمة بالتصويت بالإجماع على قراراتها، وغالبا ما تكون للأعضاء اهداف متناقضة ، ما يتطلب الامر جهودا كثيرة واجتماعات عديدة للتوفيق بين الجميع.

لا أحد في الأوبك ينكر الصعوبات التي ستوجهها المنظمة في السوق، خاصة في ظل التطور الذي شهدته أشكال استخراج النفط غير التقليدية، ناهيك عن المنافسة الكبيرة التي ما فتئت تتنامى. وعلى الرغم من المستقبل الغامض للمنظمة بالتزامن مع تراجع الهيمنة التي كانت تتمتع بها في الماضي، إلا أن الأوبك ستواصل سعيها للحفاظ على مكانتها ضمن سوق الطاقة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن المنظمة تحتاج، على المدى الطويل، إلى التجديد حتى لا تصبح ضمن المنظمات التي عفا عليها الزمن، لا بد أن تعيد النظر في تطبيق هذه الاستراتيجية على المدى القصير[1].

تشير آخر الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في صلب منظمة الأوبك، والتي لم تقتصر على البلدان التي تنتمي للمنظمة، إلى أن مستقبل المنظمة بأسره يمر عبر موسكو. وفي هذا الصدد، تعد روسيا البلد المسؤول عن تصدير معظم كميات النفط في العالم، بنسبة تضاهي 6 % تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. ويكتسي قطاع الطاقة في هذه الدولة أهمية جيوسياسية هائلة. ولا يعد هذا الأمر اعتباطيا، فقد اتُهم الكرملين باستخدام شركة روسنفت النفطية العملاقة المملوكة من قبل الحكومة الروسية، كأداة لسياستها الخارجية. وعلى أية حال، لا ترحب روسيا، التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاع الطاقة، بفكرة أن تكون

1 – وحشي هالة ، **اثر تقلبات اسعار النفط على السياسات المالية** . رسالة ماجيستر جامعة الجزائر 2012/2011. ص 31

الولايات المتحدة الطرف المسؤول عن تحديد الأسعار في سوق النفط، بطريقة تجعل مصالحها تتوافق مع مصالح معظم دول.

لم يشمل الاتفاق الأخير الذي توصلت إليه منظمة أوبك في نهاية سنة 2017، بشأن حصص استخراج النفط إلى غاية نهاية سنة 2018، نيجيريا وليبيا فقط، وإنما شمل أيضا روسيا، وهو ما يؤكد التحالف الذي بدأ يعرف باسم "الأوبك +". كما يجب أن لا ننسى أن منطق عمل منظمة أوبك يقوم على تخصيص حصة إنتاج قصوى لتحديد أعلى مستوى سعر ممكن داخل السوق، من شأنه أن يرضي مجموعة البلدان المصدرة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى زيادة على مستوى عروض النفط من قبل الدول التي لا تنتمي إلى منظمة أوبك، فضلا عن أنه قد يتسبب في تجاوز نسبة الطلب.

بطريقة أو بأخرى، يتمثل أفضل ما يمكن أن تقوم به منظمة الأوبك حاليا في التحالف مع روسيا، البلد الذي يتمتع بقوة جذب كبيرة مقارنة بأهم الدول المنتجة الأخرى، مثل الصين أو كازاخستان. من جهة أخرى، تعد المملكة العربية السعودية، المصدر الرئيسي للعملاق الآسيوي، تليها روسيا. وفي الأثناء، تجد السعودية نفسها مطالبة بمواجهة الطلب المحلي الضخم وارتفاع الأسعار، في ظل ضرورة الحرص على استقرار الأسعار. ومن جانبها، تمتلك الصين كميات هائلة من الصخور النفطية، إلا أنها لا تستطيع استغلالها في الوقت الراهن[1].

على المدى الطويل، لا يزال مستقبل المنظمة غامضا، في حين تفتقر الأوبك إلى استراتيجية محددة لمواجهة اللحظة التي ستبدأ فيها بلدان مثل الأرجنتين أو الصين أو المكسيك في الاستفادة من النفط غير التقليدي. ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بوضعية النفط، لاسيما النفط الخام. في الأثناء، تشير كل المعطيات إلى أن مستقبل هذا المورد الطبيعي يكمن في استخراجه عبر وسائل غير تقليدية فضلا عن إيجاد بدائل صديقة للبيئة. ولهذا الغرض، تم اتخاذ خطوات حاسمة بشأن هذه المسألة، مثل التي وجدت في مؤتمر باريس.

1- وحشي هالة ، مرجع سبق ذكره ، ص32

على مر التاريخ، كان هناك العديد من الكارتلات، مثل مجموعة "الأخوات السبع"، التي تمكنت في فترة معينة من كسب قدر هائل من القوة فضلا عن العديد من الفوائد لصالحها. في المقابل، فقدت هذه المجموعة كل شيء في نهاية المطاف بسبب التغييرات التي شهدها السوق. فهل ستسير الأوبك على خطى هذه المجموعة؟

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة له

(داخل الأوبك و خارجها)

من خلال هذا المبحث نستعرض آثار تقلبات أسعار النفط ، فبالرغم من اختلاف العوامل التي أدت إلى ذلك ، إلا أن النتائج كانت نفسها في التأثير على اقتصاديات الدول المصدرة، ويمكن القول ان الماضي هنا يدلنا على المستقبل ويخبرنا بما يحصل حاليا.

المطلب الأول : أثرها على الدول الافريقية

أولا : ليبيا : يُعرف الاقتصاد الليبي بأنه احادي المورد وصغير نسبيا ، وعلى درجة عالية جدا من الانكشاف، ويتسم بالتوسع في سياسات الانفاق ذات النزعة الاستهلاكية على حساب التنمية المستدامة، والاعتماد على الاستيراد في تلبية الجزء الاكبر من الطلب الاستهلاكي والاستثماري ، كما يعاني الاقتصاد الليبي من ارتفاع نسبة البطالة وتضخم الجهاز الاداري فيه ، ومنذ تصدير أول شحنة نفط بداية الستينات اصبح الاقتصاد الليبي يعاني من خلل هيكلي يتمثل في اعتماد النفط في تسيير النشاط الاقتصادي . اذ تمثل صادراته من النفط ما يعادل 96% من اجمالي الصادرات الكلية، كما تساهم ايرادات النفط في التمويل 90 % من ايرادات الميزانية العامة ، كل هذه الامور مجتمعة جعلت الاقتصاد الليبي عرضة للصدمات الحاصلة في اسواق النفط [1].

إن اغلاق الموانئ في الربع الاخير من العام 2013 مع انخفاض اسعار النفط الخام العالمية بداية من عام 2014،(من 105.8 دولار للبرميل عام 2013 الى 45 دولار

[1]– رمضان مصباح سعيد ، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الروسي** ، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية ،المجلد التاسع، العدد1 ، الجزء2 ،2018 ، ص496

للبرميل عام 2016). كما انخفضت معدلات إنتاج النفط الخام من 1.5 مليون برميل في اليوم ،عام 2012 الى 400الف برميل في اليوم، عام 2016، هذا الانخفاض في اسعار النفط ومعدلات انتاجه انعكس سلبا على وضع الاقتصاد الليبي حيث :

- انخفضت ايرادات النفط الخام من 53.3 مليار دولار عام 2012 الى 4.8 مليار دولار 2016 .
- انخفضت الايرادات العامة من 806 مليار دينار عام 2012 الى 70.1 مليار دينار عام 2016 .
- انخفاض الانفاق العام الخام من 28.8 مليار دينار عام 2012 الى مليار دينار 2016.
- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 112.6 مليار دينار عام 2012 الى 21.3 مليار دينار عام 2016.
- تسجيل عجز غير مسبوق في الميزانية العامة بلغ حوالي 20.2 مليار دينار عام 2016.
- تسجيل عجز غير مسبوق في ميزان المدفوعات بلغ 17 مليار دينار عام 2016 مقابل 16.4مليار دينار 2015 و 27.4 مليار دينار عام 2014.
- انخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية بشكل كبير واستمرار المضاربة علية في ظل غموض التكهنات .
- ارتفاع معدلات التضخم من 15% عام 2012 الى 25.9% عام 2016.

كما ادى الاضطراب الحاصل في انتاج النفط الخام وتصديره اضافة الى انهيار اسعاره في الاسواق الدولية الى ظهور خلل كبير في هيكل الانفاق العام حيث سيطر الانفاق الجاري على مجمل الانفاق العام وتقلص الانفاق الاستثماري الذي يعول عليه في خلق فرص جيدة للنمو الاقتصادي ، واستقرار اسعار الصرف ، وتخفيض معدلات التضخم ، وتقليل العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات .

ثانيا : نيجيريا : تعد نيجيريا من الدول النفطية بحيث يصل انتاج النفط فيها 2.2 مليون برميل يوميا وتسعى لرفع حصتها الى 2.5 مطلع نهاية 2022. غير أنّ إنهيار أسعار النفط

من 2014 الى غاية 2016 ،وبداية جائحة كورونا والركود الاقتصاد العالمي، بالإضافة الى اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على الغاز الصخري ، كل هذه العوامل تؤثر في الاقتصاد النيجيري .

كما تعد نيجيريا من اكبر الدول الإفريقية من حيث الناتج المحلي الاجمالي وتشكل ايرادات النفط 90%من اجمالي ايراداتها المالية السنوية ، الأمر الذي ادخلها في ازمة اقتصادية نتيجة لتراجع اسعار النفط عالميا .

إن تراجع اسعار النفط من 120دولار للبرميل الى 45 دولار للبرميل اي ان الانخفاض وصل الى 75% عام 2014 ، أدى بالاقتصاد النيجيري الى موازنات صعبة حيث ازداد التضخم الى 12% بالإضافة الى ديون وصلت الى 12 مليار دولار وعجز في الموازنات العامة بالإضافة الى زيادة البطالة التي وصلت الى 27 % حسب تقرير المعهد الاحصائي النيجري، وبروز ازمات سياسية، وقدرة معيشية خانقة بالنسبة الى نيجيريا للكثافة السكانية بالإضافة الى تراجع الاستثمارات خاصة الصينية والامريكية والبريطانيا كون المجال الاستثماري غير مجدي في النفط .

ثالثا : الجزائر [1]: تعد الجزائر من البلدان المنتجة للنفط بإنتاج يومي يصل الى 1 مليون برميل حسب منظمة اوبك بلوس و عوائده لسنة 2022 ستصل الى اكثر من 50 مليار دولار مقارنة بسنة 2021، لكن الجزائر مثل بقية الدول الاخرى النفطية تخضع لتقلبات أسعار النفط ، فخلال السنوات السابقة من 2006 الى غاية 2012 حققت عوائد مالية ضخمة فاقت 200 مليار دولار، وبالرغم من أنها انشأت الصناديق السيادية لأجل مواجهة الانخفاض المحتمل في الاسعار .الا أنه من سنة 2013 الى غاية 2018 ،و ظهور جائحة كورونا وانخفاض الاسعار الى 45 دولار للبرميل .اثر على عوائد الصندوق ونضب عن آخره حيث ان موازنات الجزائر اصبحت صعبة لان كل عوائدها تمثل حوالي 94% من العوائد النفطية مما ادى الى :

[1]– مومني لمياء ،**اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة بلعباس 2019،ص151.150

- عجز في ميزان المدفوعات ب 2 مليار دولار
- تراجع الميزان التجاري بحوالي 30 مليار دولار سنة 2015
- نسبة التضخم وصلت الى 9% .
- انخفاض قيمة العملة الى اكثر من 40%.

وقد اثر هذا الانخفاض في تجميد الكثير من الاستثمارات لعدم وجود اغلفة مالية الى غاية تحسن الاقتصاد .

إن هذا الوضع الصعب لآثار النفط وتراجع أسعاره أظهر أن الجزائر ضحية للنظرة الاستشرافية والسياسات الخاطئة، مما جعلها تراجع السياسة الاقتصادية في تنويع الاقتصاد ، والتصدير خارج المحروقات، والاعتماد على القطاع الزراعي والصناعات التحويلية والمنشئات الناشئة.

المطلب الثاني : أثرها على الدول الآسيوية

أولا : مجلس التعاون الخليجي :[1] في عام 2013، شكّلت إيرادات النفط والغاز أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي لدول الخليج و75 في المائة من إجمالي عائدات صادراتها. وتشير التقديرات إلى أنه في حالة استمرار أسعار النفط المتدنية لفترة طويلة، فإن حكومات بلدان المنطقة ستشهد خسارة تزيد على 215 مليار دولار من العائدات النفطية، أي أكثر من 14 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي مجتمعة. وقد فاقت عائدات دول الخليج في المتوسط نفقاتها، لكن من الممكن أن يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي وتراجع أسعار النفط إلى تغيير ذلك. ومن الممكن أن يتحول فائض المالية العامة المجمّع، والذي بلغ حوالي 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013، إلى عجز نسبته 5 في المائة من الإجمالي. وبالرغم من تمتعها باحتياطات مالية كبيرة لتغطية أي عجز، ثمة دلائل تشير إلى أن حكومات المنطقة بدأت تعيد النظر في إنفاقها. فالمملكة العربية السعودية، التي تتمتع باحتياطات تقدر بحوالي 700 مليار دولار، تعكف حاليا على التجهيز لزيادة أسعار الطاقة

[1]- خاطر اسمهان ، **تداعيات انخفاض اسعار النفط على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي** ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، جامعة بسكرة ، العدد 11 ديسمبر 2016 ، ص161

والوقود. كما تدرس البحرين، وهي أكثر دول المجلس تضررا، طلب الحصول على دعم لموازنتها من حلفائها بمجلس التعاون. أما سلطنة عمان، فقد أصدرت ميزانية مؤخرا لعام 2015 لا تتضمن تخفيضات في الإنفاق أو تحصيل أية إيرادات إضافية، لكنها قد تلجأ إلى ذلك في العام المقبل. وقد شرعت الإمارات العربية المتحدة في البحث عن مصادر إضافية للإيرادات، بما في ذلك فرض رسوم على تحويلات الوافدين – وإذا تبنت دول الخليج الأخرى هذه السياسة، فإن ذلك قد يؤثر سلبا على استقدام العمالة الوافدة ويقلل من تدفقات التحويلات الخارجة. يُشار هنا إلى أن إجمالي تدفقات التحويلات الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى باقي بلدان المنطقة قد بلغ 21 مليار دولار في عام 2013، وتشكل التحويلات من المملكة العربية السعودية نصف هذا الرقم.

ثانيا : **العراق** : يثير انخفاض اسعار النفط على اقتصاد العراق أزمة حقيقية كبيرة جدا ، حيث بلغ العجز في الموازنة سنة 2015، 21.8 مليار دولار وهذا العجز مرشح للارتفاع في حالة عدم استقرار الاسعار ويطرح هذا التراجع اشكالية كبيرة في العراق .

و قد بلغ معدل التضخم نسبة قياسية العام 2019 ، نتيجة استخدام الفائض النفطي للتوظيف في القطاع العام . وعدم العمل على بناء اقتصاد سوق مزدهر . والانفاق غير المحسوب على الاجور ورواتب التقاعد والصحة والنفقات الاجتماعية الاخرى. اذ ان نسبة الاجور تمثل 70% من الميزانية العامة.

وقد كان لإنخفاض الاسعار نتائج منها ، إعداد موازنة سنة 2015 على 60 دولار للبرميل كما نص مشروع المالية 2015 على الاقتراض لتمويل العجز في الموازنة والادخار الالزامي عن طريق الحسم من الرواتب والاجور ، وتسديد مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في العراق بواسطة سندات الخزينة ، وعلى تخفيض العائدات النفطية التي سيتم توزيعها على المحافظات.

ثالثا : **إيران** : تلعب السياسة دورا لا يقل أهمية عن أسعار النفط بالنسبة لإيران. فإذا توصلت إيران إلى اتفاق في المباحثات النووية مع مجموعة خمسة زائد واحد (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا)، ورُفعت العقوبات المفروضة عليها، فمن المُتوقع أن تنتعش

صادراتها النفطية إلى مستوياتها السابقة للعقوبات بحلول عام 2017. ونظرا لأن النفط يشكل حوالي 80 في المائة من إجمالي عائدات التصدير و 50 إلى 60 في المائة من إيرادات الحكومة، فسيكون بإمكان الاقتصاد الإيراني تحقيق معدلات نمو كبيرة في ظل هذا السيناريو. أما في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، فإن انخفاض أسعار النفط قد يعني تراجعا نسبته 60 في المائة في إيرادات الخزانة العامة، لتصل إلى 23.7 مليار دولار في عام 2015 من ذروتها التي بلغت 120 مليار دولار في 2011 / 2012. وفي ظل هذا السيناريو، سيكون من المُتوقع حدوث خسارة تبلغ حوالي 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وسيصل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى مستوى الصفر (من 1.5 في المائة في العام السابق)، وسيواصل الاقتصاد الإيراني انكماشه. وسيخلق هذا ضغوطا هائلة على معدلات التضخم والبطالة وسيؤدي إلى عجز في الميزانية وتراجع قيمة العملة الإيرانية.

المطلب الثالث : أثرها على الدول الأوروبية

أولا : **النرويج** : تعد النرويج من الدول الاكثر انتاجا في النفط حيث بلغ إنتاجها 1.74 مليون برميل يوميا إلا ان انخفاض الاسعار ادى الى صعوبات اقتصادية لعل أهمها نضوب الصندوق السيادي لها ، وكذلك الشركات النفطية التي قلّصت من استثماراتها، كل هذا أدى إلى انخفاض العملة النرويجية .

وفي سابقة نادرة وبشكل مفاجئ عام 2016 سحبت النرويج ما يعادل 400 مليون دولار من الصندوق السيادي بسبب انخفاض سعر البرميل الى 57 دولار للبرميل ، وادى هذا الانخفاض الى تسجيل معدل تضخم 2% و معدل البطالة 3.5% و وصل الدين الحكومي الى 28.8 % من الموازنة العامة وبدأت المؤشرات تبين تأثر الاقتصاد النرويجي بحيث ارتفع سنة 2017 معدل البطالة إلى 4.2% و الدين الحكومي إلى36.7 %. كل هذه المؤشرات تبين مدى تأثر النرويج بأسعار النفط .[1]

ثانيا : **روسيا** : تعد روسيا من المنتجين الاقوياء للنفط حيث يصل الانتاج الى9.78 مليون برميل يوميا ، وهو الداعم للاقتصاد الروسي لذلك يعد قطاع الطاقة مهم جدا لما له

1- صندوق النقد الدولي ، تقرير مصلحة الاستشارات واشنطن 12ماي 2017 ص6

من عوائد مالية كبيرة ، لكن انخفاض اسعاره سيجعل روسيا تلجأ إلى إجراء تعديلات عميقة في توجهاتها الخارجية، و يمكن ان نحدد اهم الاثار المترتبة على تهاوي الاسعار في الاقتصاد الروسي كالتالي :

1-انخفاض الاستثمار الاجنبي في روسيا ، خاصة في القطب الشمالي وعمليات استخراج النفط الصخري ذات التكاليف المرتفعة .

2- التأثير على الخطط الاستثمارية للشركات النفطية الروسية، اذ جعلت تمويل المشاريع النفطية من قبل روسيا أكثر صعوبة بسبب التدهور الاقتصادي وعجز الموازنة وكذلك حدت من امكانية حصولها على مساعدات مالية وقروض من الخارج.

3- منع وصول التكنولوجية النفطية المستخدمة في المياه العميقة ، في القطب الشمالي وعلمية استخراج النفط الصخري فروسيا معتمدة على تكنولوجيا الغربية التي توفرها الشركات الغربية .

ومن جهة أخرى فإن لتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على مؤشرات النمو الاقتصادي الروسي لعل ابرزها اجمالي الناتج القومي و نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي ، حيث وبسبب تراجع اسعار النفط سجلنا انخفاض إجمالي الناتج القومي من 2.297 تريليون دولار سنة 2013 إلى 1.285 تريليون دولار سنة 2016 ، و انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي من 16,007.09 دولار سنة 2013 ، إلى 8,759.04 دولار سنة 2016 .[1]

المطلب الرابع : أثرها على الدول الأمريكية

أولا : فنزويلا : كان العام2014 ، نقطة تحول في تاريخ فنزويلا، التي يعتمد أكثر من 90بالمائة من اقتصادها على مبيعات النفط الخام .

ومن بين أبرز الأسباب وراء انجرار فنزويلا إلى أزمة عميقة منذ2014 ، اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على النفط الخام، وتعرض موارد البلد لضربة ثقيلة مع انخفاض أسعار

1- أحمد سليمان محمد سليمان ،**أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الروسي** ، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية ،المجلد العاشر، العدد3 ، الجزء2 ،2019 ، ص11

النفط العالمية ، حيث تعد فنزويلا من أغنى دول العالم من حيث الموارد الباطنية، ويشكّل النفط الخام، أكثر من 90 بالمائة من عائدات صادرات البلاد ،ونتيجة لتدهور اقتصادها منذ 2014، جراء انخفاض أسعار النفط الخام من 112 دولارا للبرميل إلى متوسط 27 دولارا مطلع2016 ، قبل صعوده لاحقا، فإن ذلك أدى إلى تقلّص الإيرادات العامة ، وأدى غلاء أسعار المنتجات الرئيسة التي تعتمد على الاستيراد، وانهيار قيمة العملة المحلية، إلى تقليص القوة الشرائية للشعب، فيما تجاوزت نسبة التضخم مستوى مليون بالمائة ،وتدنى الناتج الإجمالي المحلي لفنزويلا إلى 93.3 مليار دولار في2018 ، بعد أن كان يبلغ 234.4 مليار دولار في 2013 .

أما الدخل القومي للفرد الفنزويلي، تقلص إلى 3300 دولارا بحلول نهاية العام 2018، بعد أن كان قد وصل إلى7869دولارا في2013 ، وبدأ اقتصاد البلاد في الانكماش بشكل متواصل منذ2013 ، إلى أن انكمش بنسبة 18 بالمائة العام الماضي، بعد أن وصلت نسبة النمو إلى 1.3 خلال 2013 ، وبالنسبة للتضخم، تجاوزت نسبتها خلال سنوات مستوى 60 بالمائة، ما أدى إلى تضاعف أسعار المنتجات كل 19 يوما، وسط توقعات لصندوق النقد الدولي، بأن يبلغ التضخم معدلات قياسية بحلول نهاية 2019 .

جميع هذه العوامل، أدت بطبيعة الحال إلى ارتفاع نسب البطالة، إلى أن وصلت إلى 34.3 بالمائة العام 2018، بعدما كانت 7.3 بالمائة خلال2013

ثانيا : **المكسيك** : لقد خفض البنك المركزي المكسيكي توقعاته في النمو الاقتصادي لبلاده للمرة الرابعة على التوالي بسبب إنخفاض أسعار النفط ، وكانت النتيجة هي انخفاض قيمة العملة المكسيكية(البيزو) بصورة حادة امام الدولار الامريكي، بالرغم من ان تصدير منتجات التصنيع في المكسيك كان مصدر خيبة للسوق . حيث حقق نمو قدره 1 في الماءة بعدما سجل انكماشا بنفس القيمة السابقة .

لقد أدى إنخفاض انتاج النفط بنسبة 10بالماءة في بالمكسيك الى انخفاض النمو الاقتصادي وألحق ضررا بثقة الشركات، كما سينجر عن هذا الانخفاض عجز في الموازنات نظرا لاعتمادها على مداخيل النفط بنسبة كبيرة في الاقتصاد، الا ان اقتصاد المكسيك بدأ يعتمد

في موازناته بعد هذا الانخفاض على التحويلات المالية من الجالية في الخارج و هو ما ساهم في التقليل من حدة الضرر للاقتصاد المكسيكي .

ثالثا : الولايات المتحدة الأمريكية : تراجعت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام لأدنى مستوى منذ أكثر من خمس عقود نتيجة لثورة النفط الصخري الأمريكي .الذي بدوره غيّر من تأثير أسعار النفط المرتفعة على الاقتصاد الأمريكي.

فمنذ خمسينات القرن الماضي تحولت الولايات المتحدة من مصدر إلى مستورد للنفط بشكل متزايد .ليصبح الأثر الرئيسي لارتفاع أسعار النفط هو تحويل الدخل من المستهلكين والشركات الأمريكية إلى الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد أدى ارتفاع الأسعار إلى الضغط على ميزان المدفوعات الأمريكي وقيمة الدولار، مما ساهم في تكوين علاقة سلبية بين سعر النفط وسعر الصرف .ولكن مع انخفاض صافي الواردات الأمريكية من النفط، تغيرت الصورة لتصبح تحويلات الدخل من المستهلكين والشركات تحدث الآن داخل الولايات المتحدة وليس مع بقية العالم .وعليه أصبح تأثير أسعار النفط على عجز الميزان التجاري الأمريكي وسعر الصرف أقل مما كان عليه سابقاً. ومن ثم ازدادت التبادلات التجارية البينية داخل الولايات الأمريكية بين الولايات المنتجة والمستهلكة للنفط ، أدى ذلك إلى انتقال الدخل من الولايات المستهلكة مثل كاليفورنيا وفلوريدا ونيويورك إلى الولايات المنتجة كتكساس وأوكلاهوما ونيو مكسيكو وداكوتا الشمالية.

كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحويل الدخل من الأفراد وقطاع النقل والتجزئة والصناعة إلى قطاع النفط وجميع المجالات المتعلقة بإنتاج ونقل وتكرير وتخزين وتوزيع وتسويق النفط ، ليصبح بذلك ارتفاع أسعار النفط عامل خفض للإنفاق المحلي على استهلاك الطاقة ، وفي نفس الوقت يعزز من الاستثمار في انتاج الطاقة ، وذلك لسبب بسيط وهو تحول صناعة النفط الأمريكية للتصدير[1].

1- منال بلقاسم ،**أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ، دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العوم الاقتصادية ،جامعة باتنة1، 2019، ص88

وقدمت أسعار النفط المرتفعة دفعة كبيرة للنمو الاقتصادي حيث أن التأثير الإيجابي على الاستثمار يفوق التأثير السلبي على الإنفاق الاستهلاكي ،فقد أدت أسعار النفط إلى زيادة انتاج الولايات المتحدة من النفط بمقدار الضعف، من متوسط 5 ملايين برميل يومياً في 2008 إلى 10.3 مليون برميل يوميا في أوائل 2018 .

ومن جانب الاستهلاك، فقد بلغ ذروته عام 2005 عند 20.8 مليون برميل يومياً مقارنة بمعدل عام 2017 عند 19.9 مليون برميل يومياً ، أدى ذلك إلى تحول كبير في تجارة النفط الأمريكية، حيث أصبحت الولايات المتحدة مصدّراً مهماً للمنتجات البترولية والنفط الخام ،ومع الأخذ بعين الاعتبار حجم الزيادة في الإنتاج المحلي للنفط نتيجة للنفط الصخري، فمن غير المبالغة وصف التحول في قطاع النفط الأمريكي بالثورة.

لاتزال الولايات المتحدة تستورد النفط ولكن بشكل أقل بكثير مقارنة بالسنوات القليلة الماضية، حيث بلغ صافي الواردات من النفط الخام والمنتجات البترولية ذروته بأكثر من 12.5مليون برميل في اليوم في عام2005 ، وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية . لينخفض صافي الواردات بحلول عام 2017 إلى 3.7 مليون برميل في اليوم، واستمر في التقلص في الأشهر الأولى من عام 2018 .

أصبح ميزان المدفوعات الأمريكي معزولاً الآن بشكل أكثر من تأثير صدمات أسعار النفط مما كانت عليه عام 2008 ، فبحسب مكتب الإحصاء الأمريكي، تراجعت المكونات النفطية في العجز التجاري الأمريكي بشكل واضح، ففي الفترة بين جانفي ومارس2018 ، ازداد العجز التجاري للولايات المتحدة مع بقية العالم بمقدار 23 مليار دولار تقريبًا مقارنة بالعام الذي سبقه، وتفاقمت العناصر غير النفطية للعجز بمقدار 26 مليار دولار، إلا أن العجز النفطي تحسن بالفعل بنحو 4 مليارات دولار[1].

وكما هو متوقع، أدت هذه المتغيرات لعودة السياسيون الأمريكيون للحديث حول استقلال الطاقة، أو هيمنة الطاقة كما يطلق عليها ترامب، فزيادة انتاج النفط محلياً مفيد اقتصادياً بلا شك، إلا أن واقع أسواق النفط يقول العكس، فمن الصعوبة بمكان عزل الطفرة النفطية

1- منال بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص90

للولايات المتحدة عن التطورات الأمنية حول حقول النفط في ليبيا أو انهيار الإنتاج في فنزويلا أو ما ستؤدي إليه العقوبات الأمريكية على صادرات إيران النفطية .علاوة على ذلك، ستظل الولايات المتحدة جزءا لا يتجزأ من شبكة كثيفة من العلاقات التجارية الدولية مع البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط، ففي حين تميل أسعار النفط المرتفعة إلى تقوية الصادرات الأمريكية والاستثمار في البلدان المصدرة للبترول في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى، ولكنها تتسبب أيضا في الحد من نمو الصادرات إلى البلدان المستوردة للنفط، ولا سيما الصين والهند واليابان وأوروبا.

خلاصة :

من خلال الدراسة تبين ان الدول النفطية في حالة انخفاض الاسعار الحاد في عائدات قد تعصف باقتصاداتها ، وتخلق ازمات سياسية صعبة . فشعوب هذه البلدان التي تتبع نظام الدولة الحاضنة ، لن تقبل ان تتخلى عن سياسات دعم المحروقات والسلع الاساسية لان ذلك سيهدد سياستها الاجتماعية السخية، من هنا لابد من حل هذه المعضلة التي تهدد استقرار هذه الدول ، ومن جهة اخرى لايمكن توقع ارتفاع جديد وحاد للأسعار النفط على المدى الطويل وهذا ما تعمل به بعض الدول المنتجة للنفط لذلك فان التعامل مع هذا الواقع الجديد يتطلب تنويعا اقتصاديا كبيرا ، وترشيد الانفاق العام ووضع حد للنفقات غير المجدية ومحاربة الفساد .

ومن هذا المنطلق فان الزيادة في اسعار النفط لابد ان تستثمر في استثمارات خارج مجال المحروقات في المجال الفلاحي والصناعات التحويلة والتصدير خارج المحروقات لتحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري وكذلك تحسين الجباية المحلية بعيدا عن الجباية البترولية وذلك في توظيف العوائد المالية من النفط في مشاريع ذات بعد استراتيجي ، كما تفعل بعض البلدان في خلق حاضنات لأجل تطويرها الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، هذا الاجراء الاقتصادي تعمل عليه الجزائر والهدف منه الوصول الى مليون مؤسسة .

وخلاصة القول بان النفط سيف ذو حدين ، جيد إذا استعملت العوائد في المشاريع الاستثمارية لأجل النمو والتنمية في كل المجالات ، اما اذا استعمل في الدعم غير المبرر والمشاريع دون فائدة تجعل الاقتصاد ينهار مباشرة .

الفصل الثالث

أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد في حد ذاته ، حيث كان الاقتصاديون التقليديون في القرون السابقة في القوى التي تحدد التقدم للشعوب واستحوذت قضية النمو والتنمية ولاتزال الفكر على اساس الساسة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع ، الى الحد الذي لم يخلو الحديث من ذكر احديهما، واصبح معيار ا لمدى نجاح او فشل انظمة الحكم في كل انحاء العالم ، والموضوع الذي تتم على أساسه المنافسة من اجل الوصول الى الحكم .

وعند الدراسة والتعمق فيها خاصة مع ربطها لقطاع المحروقات ومدى تأثرها بأسعار النفط عند الانخفاض والارتفاع ، نجد ان تأثير الاسعار واضح في النمو والتنمية على حد سواء ، حيث تساهم مداخيل النفط في الانتعاش الاقتصادي وزيادة الدخل القوي مع تحسن كل القطاعات وتسجيل نسب موجبة في الميزان التجاري وعدم وجود مديونية خارجية مما يساهم في سيادة الدولة .

المبحث الأول : النفط في الجزائر

في هذا المبحث سوف نتعرف على أهم مراحل تطور البترول في الجزائر، والآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها التقلبات السعرية، وبما أن الآثار الاقتصادية لا تقع فقط على مستوى الاقتصاد المحلي فقط بل تمس كيان الاقتصاد العالمي ككل هي نفسها تتكرر في كل مرة لتحدث أزمة ينخفض فيها سعر البترول في السوق العالمية، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الآثار من خلال تحليلها ومتابعة انخفاض أسعار البترول من خلال المحطات التالية

المطلب الاول تاريخ النفط في الجزائر

جرى البحث عن البترول في الجزائر سنة 1890 وقد اكتشف لأول مرة بكميات تجارية سنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد، فاتجهت أنظار الحكومة الفرنسية إلى صحراء الجزائر وركزت اهتمامها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن هذه الصحراء من ثروات بترولية وغازية، وشرعت بإجراء أعمال الحفر والتنقيب في تلك الأجزاء من الصحراء التي كان تركيبها الجيولوجي يشجع على وجود مكامن بترولية فيها.

أولا: المرحلة الأولى للمحروقات الجزائرية (فترة الاستعمار)

بعد الحرب العالمية الثانية وظهور البترول كمؤشر من مؤشرات القوة الاقتصادية، بادرت فرنسا سنة 1952 إلى القيام بعملية الاكتشاف والتنقيب في الجزائر، بالإضافة إلى استغلال بعض الآبار التي تّم اكتشافها من قبل، وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص التنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين "الشركة الفرنسية للبترول – الجزائر" و"الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر" [1].

وشهدت سنة 1956 اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة" تلاها بعد ذلك اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956 وهذه السنة التي شهدت بداية نشأت صناعة المحروقات في الجزائر.

وبعدما تأكدت الإمكانات الباطنية للصحراء الجزائرية، تجلت سلسلة من المشاكل القانونية والإدارية فحاول المشروع تجاوزها بتكييفها لشروط المكان والزمان مع الأخذ بعين الاعتبار

1– وحشي هالة ، مرجع سبق ذكره ، ص40

خصوصية المنتج (المحروقات). وكانت الأداة الأساسية لذلك هو قانون البترول الصحراوي الذي حل محل قانون المناجم الفرنسي

1/ قانون البترول الصحراوي

ترجع كتابة النصوص القانونية التي تحكم النشاط البترولي في الصحراء إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، والتي مهامها التثمين والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية، والتسيير المشترك لكل من الجزائر، موريتانيا، النيجر والتشاد.

وكانت مجمل هذه النصوص المعتمدة عن طريق الأمر الصادر بتاريخ 1958/11/22 والمتمم من حيث الشروط التنفيذية من خلال مرسوم صادر بتاريخ 1959/11/22 تمثل ما يسمى آنذاك "قانون البترول الصحراوي" ، وهو عبارة عن توافق مبدئي بين التقاليد المنجمية الفرنسية والنظم المطبقة عامة آنذاك في الشرق الأوسط حيث يمكن حصر أهم ما جاء به القانون في:

– وضع نظام للامتيازات مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية؛

– تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية؛

– خصم 27.5%من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

2/ **اتفاقيات إيفيان والتنظيم الصحراوي:** في 18 مارس 1962 وقعت اتفاقيات إيفيان التي نصت على وقف إطلاق النار ومهدت لاستقلال الجزائر كما تضمنت مبادئ التعاون بين فرنسا والجزائر، تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما وعلى تبادل المصالح والمنافع بين الجانبين حيث تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة، وتمنح للجزائر الإعانات الفنية والثقافية واعانة خاصة لصالح تطورها الاقتصادي والاجتماعي. كما تضمنت هذه الاتفاقية أحكاما وبنودا تتعلق بالمسائل البترولية [1].

ثانيا: تطور المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال إعادة النظر في هذه الاتفاقية في محاولة منها إلى تدعيم الاستقلال السياسي باستعادة السيادة على الثروات الطبيعية وفق إتباع استراتيجية تمثلت في

[1]– وحشي هالة ، مرجع سبق ذكره ، ص41

إنشاء شركة سونطراك، و اجراء مفاوضات مع الطرف الفرنسي التي انبثق عنها اتفاق الجزائر ، وتأميم المحروقات الجزائرية.

1/ تأسيس شركة سونطراك : هي شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر هي الآن متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الإنتاج، الاستكشاف والاستخراج والنقل والتكرير، وقد نوعت في أنشطتها البتروكيمياويات وتحلية مياه البحر ، وللدخول بشكل واسع في ميدان المحروقات، لم تكتفي الحكومة الجزائرية بالاعتراض على الإطار القانوني الموروث من اتفاقيات أيفيان، وانّما كان من الضروري التفكير بجدية في إنشاء أداة فعالة من شأنها إدماج هذا النشاط (قطاع المحروقات) في الاقتصاد الوطني.

فقد قررت 16 شركة من شركات البترول الأجنبية في عام 1963 العاملة في الجزائر أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء (حوض الحمراء) إلى أرزيو الساحلية غرب مدينة وهران، وكان خطا الأنابيب العاملان آنذاك (هما خط سوبيغ الواصل بين حوض الحمراء وميناء بجاية، وخط ترابسا "Trapsa" الذي ينقل بترول حقلي عجيلة وزرزاتين ويمتد من عين أميناس إلى ميناء صخيرة على الساحل التونسي) قد وصلا إلى طاقتهما القصوى.

2/ اتفاق الجزائر:

دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مفاوضات طويلة المدة استغرقت 18 شهرا مع الحكومة الفرنسية كانت تهدف كلها إلى خلق مشاركة فعالة وحقيقية للحكومة الجزائرية في مجمل العمليات البترولية، بالإضافة إلى وضع نظام خاص للغاز الطبيعي. ورغم صعوبة هذه المفاوضات إلاّ أنّها أثمرت في النهاية بإمضاء اتفاق يوم 1965/07/29 يسمى "اتفاق الجزائر" [1].

3/ تأميم المحروقات

إن النهج الاشتراكي الّذي اتبعته الجزائر منذ استقلالها كان عاملا مساعدا لقرارات التأميم، حيث أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلاّ عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة، وهو ما ينص عليه مؤتمر طرابلس 1962 حيث أكد على ضرورة تأميم كامل الثروات المنجمية ومنها المحروقات وهذا بالرغم من أن اتفاقية أيفيان أعطت ضمانات واسعة

[1]– وحشي هالة ، مرجع سابق ، ص 44

لشركات البترولية الفرنسية الّتي تلزم الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط الّتي تعاقدت بها مع فرنسا بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والّتي يتماشى مع مصالح الجزائر وبالتالي ضرورة تغييره.

إن أثر الصناعة البترولية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائر كان محدودا لأن نشاطات الإنتاج والتوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج الوطن وبالرغم من أن فرنسا وبموجب اتفاقية جويلية 1965 الّتي منحت امتيا ازت كبيرة خولت للجزائر السيطرة على أكثر من ثلثي البترول الجزائري في الفترة من 1970/1969 إلاّ أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية.

المطلب الثاني :السياسة النفطية في الجزائر بعد التأميم :

اولا :السياسة النفطية في الجزائر بعد التأميم .

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والاستقلال ، وعلى مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية ، وإعادة تقييم مبدئها دستوريا ،الذي أقرته الجزائر في كل دساتيرها وتنص المادة 25 من دستور 1976 على ان حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والاقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الارض " وكذا الميثاق الوطني ثم دستور 1989، وكذلك الدستور الحالي 1996 في المادة 17 التي تنص على ان " الملكية العامة هي ملك للمجموعة الوطنية ، وتشمل باطن الارض والمناجم والمقالع ، والموارد الطبيعية للطاقة ، والثروات المعدنية والطبيعية في مختلف مناطق الاملاك الوطنية والبحرية والمياه والغابات .

وقد تناولت مجلة "لو بوان" الفرنسية تأميم النفط في الجزائر، واعتبرت في مقالتها هذا التأميم بمثابة ضحية نظرية مشوّهة بسبب صراع الذاكرة، مشدّدة على أن تأميم النفط الجزائري هو نقطة تحوّل في التاريخ الجزائري الفرنسي.

في 24 شباط (فبراير) 1971، أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين للمسؤولين النقابيين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين قراره تأميم صناعة المحروقات. هذا الاستيلاء من قبل الدولة الجزائرية على البنية التحتية للنقل والإنتاج، وكذلك على 51% من أصول شركات النفط

الفرنسية، أدّى في ذلك الوقت، إلى قلب ميزان القوى بين المستعمر الفرنسي السابق والبلاد المُستعمرة سابقاً.

ومن خلال الاستيلاء على النفط والغاز في الصحراء، تمكن الجزائريون من الوصول إلى الموارد التي يمكن وضعها في خدمة مشاريع التنمية في البلاد.

وبالنسبة لفرنسا، فإن هذا القرار يعني ضمن فقدان الاحتكار الذي فرضته على الحقول الصحراوية أثناء اكتشافها لحقل حاسي مسعود عام 1956 في حوض بركين، وهو أكبر حقل نفطي في الجزائر والقارة الأفريقية بأكملها.

وساهمت وجهتا النظر المختلفتان لهذا الحدث، واللتان نقلتهما وسائل الإعلام والقادة السياسيون، في تعزيز صراع الذاكرة والحدّ من فهم تاريخ العلاقات الفرنسية الجزائرية.

صدمة اقتصادية أم ثورة سياسية؟

في فرنسا، يعد تأميم المحروقات صفحة مؤلمة في تاريخ الطاقة. بمعنى أنّ الاستحواذ على الشركات الفرنسية ارتبطت بنهاية المرحلة الطويلة من ازدهارها الاقتصادي، التي بدأت ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبعبارة أخرى، فإن ظهور فترة نقص الوقود في فرنسا أنهى عصر الازدهار الاقتصادي فيها الذي دام ثلاثين سنة تقريباً (1945–1973) واحدث توقفاً في سباقها نحو الحداثة.

أما في الجزائر، فتمّ الترحيب بالتأميم باعتباره انتصاراً على القوة الاستعمارية السابقة وشركاتها، وفي الواقع كان يُنظر إلى الأخيرة على أنها أدوات للسيطرة الفرنسية على البلاد. وهكذا، حين ألقى الرئيس بومدين خطابه الشهير يوم 24 فيفري ، أعرب بوضوح عن الإرادة في "إحداث ثورة في القطاع النفطي" من أجل ضمان إنشاء صناعة جزائرية حول الشركة الوطنية سوناطراك.

صدمة اقتصادية للبعض، ثورة سياسية للبعض الآخر، يأخذ تأميم المحروق معنى مختلفاً إذا تمّ تحليله في سياقه التاريخي.

لقد أُعلن عن هذا القرار خلال المفاوضات المتعلقة بزيادة الضرائب وأسعار النفط الخام التي بدأتها منظمة البلدان المصدرة للبترول مع شركات النفط، التي كانت تحدّد وحدها حتى تلك الفترة سعر البرميل.

وأثبتت الاستراتيجية الجزائرية قدرتها، في الأشهر التي سبقت الصدمة النفطية عام 1973 وما أكّد نجاح التأميم هو أن الدول المنتجة لن تكون غير فاعلة في قطاع صناعي معقد.

تدريب العمال المحليين :

يتمّ تصوير تاريخ النفط الصحراوي في معظم الأوقات، على أنه نزاع أثر كثيراً على العلاقات بين فرنسا والجزائر. ويعود ذلك إلى النظرة المسيّسة الكبيرة للدور الذي لعبه النفط خلال استقلال الجزائر. ومع ذلك، برغم تأثير النظام الاستعماري، كان الإختلاف أو الصراع أقل قوة في قطاع صناعة البترول مقارنة بالصراع الذي كان حاصلاً في القطاعات الأخرى، مثل الزراعة وصناعة الصلب.

في بداية استكشاف الصحراء في أوائل الخمسينات (1950)، كانت الشركات الفرنسية تفتقر الى المعرفة التقنية ورأس المال والموظفين المؤهلين. ولم تقم شركة البترول الفرنسية والشركات التابعة لمكتب أبحاث البترول، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنسيق السياسة الوطنية لأبحاث البترول، بحملات تنقيب على نطاق واسع وباستقلالية تامة. ولضمان بدء المشاريع آنذاك، وجب على الشركات، بالتالي، توظيف العمال المحليين وتدريبهم لتنمية هذه الصناعة الشابة، والفرنسيون المقيمون في الجزائر والمعروفون بلقب "الأرجل السوداء" (pieds noirs)، و"المسلمون الفرنسيون من الجزائر"، اندمجوا في الفرق التقنية لهذه الشركات.

ولقد كفل وجود العمال المحليين داخل شركات النفط ولادة طبقة عاملة ونخبة من التقنيين الذين سيضمنون حسن سير المنشآت في الفترة ما بعد التأميم.

من نظام الهيمنة إلى آليات التعاون :

حين نالت الجزائر استقلالها عام 1962، ظلّت الموارد الصحراوية مؤقتاً ملكاً للشركات صاحبة الامتياز. لكن الإضرابات النقابية والإصلاحات الإشتراكية التي أطلقها الرئيس أحمد بن بلة ساعدت في تسريع الانتقال إلى نمط جديد من العمل.

حصلت الجزائر على حصة في رأسمال الشركات التي كانت تسيطر عليها الحكومة الاستعمارية في السابق، وطرحت التزامات بهدف توظيف عمّال محليين وتدريبهم. وبالتالي، تطلّب إدخال "جزائرية" الصناعة النفطية والغاز استراتيجية جديدة لإدارة الموارد البشرية لاستبدال الفرنسيين بتقنيين محليين.

إضافة إلى ذلك، سمح بإنشاء جمعية تعاونية بين سوناطراك وشركات نفط فرنسية لتأمين الوصول إلى مصادر الطاقة، بينما حصلت الجزائر على الحضور اللازم والمساعدة الضرورية لمتابعة مشاريعها للتنمية والتطوّر الصناعي.

الانتقال من نظام الهيمنة الاستعمارية الى نموذج الجمعية التعاونية، ساهم في تأجيل تأميم النفط لسنوات عديدة، كما ساهم في تقوية الروابط بين البلدين. فاستطاعت فرنسا الحفاظ على استثماراتها الاستراتيجية والوصول إلى إنتاج منخفض التكلفة للطاقة. وفي الوقت نفسه، أصبحت الجزائر تعتمد أكثر فأكثر على التكنولوجيا والخبرة الفرنسية لضمان تطوير هذا القطاع الصناعي.

في هذا الصدد، إذا سمح التأميم عام 1971 بإعادة تعريف العلاقات الدبلوماسية، فقد كان لذلك تأثير ضئيل على التعاون الاقتصادي في هذا المجال.

والآن، لا يزال حدث التأميم متأثراً بشدة في وسائل الإعلام الجزائرية والمنشورات الناشطة التي تحتفل كل عام بانتصار بومدين السياسي على فرنسا. وهذه الظاهرة، التي عزّزها الصمت الفرنسي، ساهمت في تأجيج صراع الذاكرة وبلورة رؤيتين مختلفتين للمواجهة الفرنسية – الجزائرية من أجل السيطرة على الموارد الصحراوية.

ولقد سمح يوم 24 فيفري 1971، بفتح فصل جديد في تاريخ الطاقة ولكن برغم ذلك، أدّت المفاوضات بين المديرين التنفيذيين لشركة سوناطراك وممثلي الشركة الفرنسية للنفط وشركة " Elf Aquitaine " ، إلى توقيع اتفاقيات جديدة لمساعدات تقنية وتعاون صناعي عام 1972. لذلك، قدمت الجزائر، في السبعينات، مثالاً لتجربة نوع آخر من التعاون بين فرنسا والدول المنتجة للبترول كما دول العالم الثالث.

وإذا كانت الجزائر اليوم المنتج الثاني للنفط في أفريقيا وسابع مصدّر للغاز الطبيعي في العالم، فإنّ هذه النتائج لا تعتمد فقط على توافر الموارد في أراضيها. إذا كان هذا ممكناً فبفضل التعاون التكنولوجي والصناعي والبشري المكثّف الذي رافق تطوّر الصناعة الجزائرية، وضمن وصول سوناطراك إلى الأسواق الأوروبية.

ويوضح المفاوض السابق للشركة الفرنسية للبترول رينيهغور غويلون أن تطوير التعاون الفرنسي– الجزائري في مجال النفط كان نتيجة "شكل من أشكال التفاهم الذي لسنا واعين له بعد".

ثانيا : أثر تقلبات اسعار النفط للفترة 2000–2020 :

امكانية الجزائر النفطية .

لعب النفط والغاز الطبيعي في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجاته التنموية ، والحصول على العملة الاجنبية ، لتحقيق صادرات المحروقات بذلك غالبية عائدات صادرات الجزائر ، وقد قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة للنفط الخام الجزائري 12.2مليار برميل سنة 2014.وسنة 2019 الاحتياطات وصلت 16.6 مليار برميل سنة 2020.وتعد الجزائر سابع دولة عربية من حيث احتياطات النفط ،بعد كل من السعودية والامارات والعراق وقطر والكويت وليبيا ، كما انها تحتل المرتبة الخـامسة عشر عالميا، ويوضح الجدول التالي الاحتياطات النفطية للفترة من 2000 –2020

جدول (3–1)1تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر للفترة من 2000 –2020

الوحدة مليار برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2003	2004	2005	2006	2007
	11.31	11.31	11.31	11.8	11.35	12.27	11.27	12.2	
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	13.5
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
	14.00	14.36	15.23	15.23	15.83	16.6	16.6		

leressource / opecannulastatisiacal buller bulletin 2011 p.19Opec/ annuel statisiacal buller bulletin 2020 p.19

وقد تميزت احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر بالثبات الشديد خلال الفترة الممتدة من 2000الى 2020 ، حيث قدرت حجمها 4504 مليارات متر مكعب حتى عام 2020 ويشير هذا الثبات الى عدم وجود استكشافات جديدة في الجزائر ويوضح الجدول تطور احتياطات الغاز الجزائري خلال الفترة 2000–2020.

2007	2006	2005	2004	2003	2003	2002	2001	2000	لسنوات
4523	4523	4523	4523	4523	4523	4523	4523	4523	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
4523	4523	4523	4523	4523	4523	4523	4523	4523	
					2020	2019	2018	2017	السنوات
					4523	4523	4523	4523	

leressource / opecannulastatisiacal buller bulletin 2011 p.19Opec/ annuelstatisiacal buller bulletin 2020 p.19

ووفق الطاقة الانتاجية والتصديرية تعد الجزائر احدى اهم الدول التي تمد الاسواق الأوربية خصوصا ، والاسواق العالمية عموما بالنفط والغاز ، وتتنوع علـى جمـلة من المنـاطق المهمة ، وهي منطقة حاسي مسعود الشمالية وفيها 65 بئرا منتجة بمتوسط انتاج يومي للحقل 190الف برميل ، ويتميز الانتاج في هذه المنطقة بخلوه من الكبريت ومنطقة حاسي مسعود الجنوبية ويبلغ متوسط الحقل فيها 250 الف برميل يوميا ، وقدر عدد الابار المنتجة بنحو 100بئر ، وحقل زراعي وفيه 84 بئرا بمتوسط يومي قدر ب91الف برميل .

تطور الارادات البترولية في الجزائر:

تمتاز الايرادات البترولية يشكل عام بعدم الاستقرار وتذبذب حصيلتها نظرا الى تذبذب اسعار النفط ،ويتغير سعر الصرف وهذا ما يؤثر يشكل كبير في الايرادات العامة الجزائرية ، ويوضح الجدول التالي تطور تلك الايرادات خلال الفترة 2000– 2020 ،ومن خلال قراءة هذا الجدول نلاحظ ان الايرادات البترولية تميزت بعدم الاستقرار والتذبذب في حصيلتها وفق تذبذب اسعار النفط ، حيث عرفت نمو ايجابيا ومتمرا من عام 2002 الى 2008 ، حيث ارتفعت من 1007.9 مليار دينار عام 2002الى 4088.6 مليار دينار عام 2008 ، وهذا نتيجة الارتفاع في اسعار النفط في تلك الفترة واصدار القانون الجديد لقطاع المحروقات

07/05، الذي تضمن ضرائب ورسوم جديدة ونظاما ضريبيا اكثر تحررا ، لتنخفض قيمة الايرادات البترولية عام 2009 الى 2412.7 مليار دينار ، وهذا بسبب الازمة المالية العالمية لتعيد الارتفاع بعد ذلك وتبلغ 4184.3 مليار دينار عام 2012 وهذا يعود الى انتعاش اسعار النفط ، فيما شهد عام 2014 انخفاضا حادا في حصيلة الايرادات البترولية قدرت ب 1577.7 مليار دينار ، بعد ان كانت 3678.1 عام 2013.

حيث بلغ الحجم الاجمالي للصادرات المحروقات 2020. نحو 82 مليون طن بقيمة 20مليار دولار ، اي بانخفاض قدر ب11% و40 % على التوالي مقارنة ب2019.وتعد جائحة كورونا وتداعياتها الرئيسية لانخفاض اسعار البترول .

جدول (3-2) تطور الايرادات البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 الوحدة مليار دينار.

السنة	الايرادات البترولية	السنة	الايرادات البترولية	السنة	الايرادات البترولية
2000	1213.2	2007	2796.8	2014	1577.7
2001	1001.1	2008	4088.6	2015	1566
2002	1007.9	2009	2412.7	2016	1533.2
2003	1350.0	2010	2905.0	2017	1498.3
2004	1570.7	2011	379.7	2018	1320.8
2005	2352.7	2012	4184.3	2019	1636.1
2006	2799.0	2013	3678.1	2020	980.03

المصدر / معلومات تم الحصول عليها من خلال

بنك الجزائر التقارير السنوية 2003، 2004 ،2008، 2012، 2020،،

الجريدة الرسمية الجزائرية ، قانون المالية 2014 و2020

المبحث الثاني : أثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الوطني :

سنحاول في هذا المبحث إظهار تأثير تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بكل مكوناته عن طريق تحليل جملة من البيانات لعدد من المؤشرات الاقتصادية خلال فترات زمنية متفاوتة .

المطلب الاول : أثر تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري

ان الهدف المرجو من دراسة هذا المطلب هو تحليل وضعية الميزان التجاري اي تطور الصادرات والواردات، وكيفية تأثير اسعار النفط عليها ، ومن ثم تحليل رصيد الميزان التجاري اي الفرق بين الصادرات والواردات بالنسبة لأسعار النفط.

اولا : تاثير اسعار البترول على الميزان التجار من2000الى 2020.

يعتبر الميزان التجاري من اهم المؤشرات التي من خلالها معرفة كيفية تأثير اسعار البترول على عناصر الميزان التجاري ، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه الى جزئيين جزء يتعلق بالصادرات النفطية والجزء اخر يتعلق بالصادرات غير النفطية.

الجدول (3-3) يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال 2000-2020 الوحدة مليون دولار

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات	صادرات خارج المحروقات	نسبة صادرات خارج المحروقات من اجمالي الصادرات	سعر برميل النفط
2000	22031	21.419	97.22	612	2.78	27.60
2001	19132	18.484	96.48	648	3.52	23.12
2002	18825	18.091	96.10	734	3.90	24.36
2003	24612	23.939	97.26	673	2.74	36.05
2004	32083	31.302	97.56	781	2.44	50.64
2005	46.001	45.094	98.02	907	1.98	61.08
2006	54.613	53.429	97.83	1184	2.17	69.08
2007	59.518	58.206	97.83	1312	2.21	94.50
2008	79.290	77.345	97.79	1945	2.46	61.10
2009	43.650	77.345	97.54	1050	2.41	77.45
2010	57.053	42.600	97.59	1526	2.55	77.45
2011	73.489	55.527	97.19	2061	2.81	107.46
2012	71.866	69.804	97.13	1962	2.87	110
2013	64.974	62.960	96.90	2014	3.10	120
2014	62.886	60.304	95.89	2582	4.11	100.76
2015	62.886	33.081	95.70	1484	4.30	50.14
2016	34.565	27.918	95.25	1393	4.75	47.16
2017	35.132	33.203	96.23	1930	5.49	54.25
2018	41.783	38.535	95.10	1986	6.77	71.05
2019	42320	43.320	97.23	2052	6.95	64.34
2020	43216	44.153	96.12	2386	7.05	41.71

SOURCE élaboré selon les informations

1- Direction général de la douanesévolution de balances commerciales de l'algerie. www.douane.gov.dz.

من خلال الجدول رقم (3-3) نستنتج ان الصادرات شهدت تذبذب خلال فترة الدراسة ، فقد شهدت الفترة من 2000 الى 2008 ، تطورا ملحوظا حيث انتقلت اجمالي الصادرات من 22031 مليون دولار في حين بلغت نسبة صادرات المحروقات 97.22% من اجمالي الصادرات سنة 2000 الى 79290مليون دولار سنة 2008 ، حيث شهدت صادرات المحروقات ارتفاعا 21419 مليون دولار سنة 2000، حيث بلغت نسبة الصادرات من المحروقات 97.22 % في حين شهدت سنة 2008 ارتفاعا في صادرات المحروقات وبنسبة 97.54% من اجمالي الصادرات .وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي ، اما فيما يتعلق بالصادرات الاجمالية فان قيمتها عرفت تزايدا طول فترة 2000-2008 ، متوافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في اسعار البترول خلال هذه الفترة ، حيث عرفت ارقاما قياسية ، لقد انتقل سعر برميل النفط من 27.60دولار للبرميل سنة 2000 94.50دولار للبرميل سنة 2008. وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بتزايد المستمر بأسعار المحروقات .

اما سنة 2009 ، فشهدت انخفاض في حجم الصادرات حيث بلغ اجمالي الصادرات خلال هذه السنة 43650 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 ، حيث بلغ حجم الصادرات الاجمالية سنة 2008 ما قيمته 79290مليون دولار امريكي، رغم ارتفاع اسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط الى مستوى منخفض مقارنة بسنه 2008حيث بلغ سعر برميل النفط 94.50دولار للبرميل وفي سنة 2009 انخفض سعر البرميل الى مستوى 61.10 دولار للبرميل .

اما الفترة 2010-2016 فقد شكلت المحروقات أهم لصادرات الجزائرية حيث بلغ حجم الصادرات الاجمالية 57053 و 73489 مليون دولار في حين بلغت صادرات المحروقات ما قيمته 55527 و 71427مليون دولار على التوالي بالنسبة 97.35% من اجمالي الصادرات والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع اسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل الى 77.45 دولار و107.46دولار للبرميل على التوالي . وشهدت سنتي 2012 و 2013 انخفاضا في حجم صادراتها حيث بلغت اجمالي الصادرات ما قيمته 71886 و 4974 دولار امريكي على التوالي حيث بلغت صادرت المحروقات 69804 و 62960 مليون دولار بنسبة 97.13% و96.90% على التوالي، رغم ارتفاع اسعار النفط الى مستوى

قياسي خلال الفترة حيث بلغ سعر برميل النفط 110 دولار و120دولار للبرميل على التوالي ، وفي سنة 2014 شهدت انخفاضا في حجم الصادرات حيث بلغ اجمالي الصادرات ما قيمته 62886 مليون دولار امريكي كما شهدت الصادرات من المحروقات انخفاضا مقارنة بسنة 2013، حيث انتقلت صادرات المحروقات من62960 مليون دولار امريكي وبنسبة 97.13 % من اجمالي الصادرات ، في حين شهدت سنة 2014 انخفاضا في صادرات المحروقات بقيمة 62886مليون دولار بنسبة 95.89% من اجمالي الصادرات ، وبالرغم من الانخفاض في اسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط 100.76دولار للبرميل سنة 2014 مقارنة بسنة2013 حيث بلغ سعر برميل النفط 120دولار للبرميل، والسبب في ذلك سياسات الاوبك في خفض الانتاج وارتفاع سعر الدولار ، اما بخصوص سنتي 2015 و2016 استمر الانخفاض في حجم اجمالي الصادرات حيث بلغ ما قيمته 34565و 29311 مليون دولار امريكي على التوالي وتبع هذا الانخفاض في صادرات المحروقات، حيث سجلت سنتي 2015 و 2016 ما قيمته 33081 و 27918 مليون دولار بنسبة 95.70% و 95.25% ،والسبب في ذلك يعود الى انخفاض في سعر برميل النفط بلغ سعر برميل النفط الى 50.14 و 47.16 على التوالي . ولكن الاسعار تأرجحت بين 65 و70 دولار في 2017 الى غاية 2018 ، بسبب جائحة كورونا وتوقف عدة اقتصاديات وخاصة الصين وامريكا وبعد الجائحة 2018 الى 2020 تحسنت اسعار النفط بحولي 10 الى 15 دولار بسبب تخفيض الانتاج ومستوى المنتوج المعروض في السوق مما حقق نوعا من الاستقرار في الاسعار بعد قرارات منظمة اوبك بلوس.

والجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم (3-4) تطور رصيد الميزان التجاري واسعار النفط خلال 2000-2020.

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر برميل النفط بالدولار	السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر برميل النفط بالدولار
2000	22031	9137	12858	27.60	**2011**	73489	47247	26242	107.46
2001	19132	9940	9192	23.12	**2012**	71866	50376	51490	110.00
2002	18825	12009	6816	24.36	**2013**	64974	55076	9946	120.00
2003	24612	13534	11078	28.10	**2014**	62886	58580	4306	100.76
2004	32083	18308	13775	36.05	**2015**	34565	51501	3936	50.14
2005	46001	20357	25644	50.64	**2016**	29311	49437	3516	47.16
2006	54613	21456	33157	61.08	**2017**	35133	46059	10926-	54.25
2007	59518	27439	32079	69.08	**2018**	31214	40308	9094-	71.05
2008	79290	39470	39820	94.50	**2019**	30250	38360	8110-	64.34
2009	43650	39100	4550	61.10	**2020**	37250	38245	995-	41.71
2010	57053	40473	16580	77.45					

DIRECTION GENERAL DE DOUANESEVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIELLE DE L'ALGERIE PERIODE ANNES 20006-2020
WWW DOUANES GOV.DZ

من الجدول (3-4) يتبين لنا ان رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008، قد عرف قيم مرتفعة ،كما عرف تزايد مستمرا حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 12858 مليون دولار سنة 2000 الى ما قيمته 39820 مليون دولار سنة 2008 ،وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول ، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من27.60دولار سنة 2000الى94.50دولار سنة 2008 ، اما خلال سنة 2009 شهدت انخفاض حيث سجل رصيد الميزان التجاري قيم منخفضة وصلت الى 4550 مليون دولار امريكي مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ سعر برميل النفط الى 61.10 دولار للبرميل ، ومن ثم شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا خلال الفترة 2010- 2012 حيث شهدت ارتفاعا في حجم صادراتها خلال سنة 2010 حيث بلغ رصيد الميزان التجاري الى 16580 مليون دولار أمريكي وأما حجم صادراتها خلال سنة 2010 ،

فقد بلغ رصيد الميزان التجاري الى اعلى مستوى له خلال هذه الفترة 51490 مليون دولار امريكي ، اما سنتي 2013 و 2014 انخفض رصيد الميزان التجاري حيث بلغ قيمته 9946 و 4306 مليون دولار ، و استمر في الانخفاض سنة 2015 و 2016 على التوالي والسبب في ذلك يعود الى انخفاض اسعار النفط .

اما الفترة الممتدة من 2018 الى 2020 بدأ الميزان التجاري في تقليص قيمته السالبة من سنة الى اخرى وذلك راجع الى تحسن طفيف في اسعار النفط بالإضافة الى التقليل من الواردات او سياسة لا نستورد الا ما نحتاج وبدأ الميزان التجاري في تقليل تلك القيم السالبة .

ثانيا : أثر تقلبات اسعار النفط على احتياطي الصرف الاجنبي خلال 2000-2020.

الجدول (3- 5) تطور اسعار البترول واحتياطي الصرف الاجنبي 2000-2020

السنة	احتياطي الصرف الوحدة (مليار دولار)	سعر البرميل الوحدة (دولار للبرميل)
2000	11.9	27.60
2001	17.9	23.12
2002	23.11	24.36
2003	32.94	28.10
2004	43.11	36.05
2005	56.18	50.64
2006	77.78	61.08
2007	110.18	69.08
2008	143.1	94.50
2009	148.91	61.10
2010	162.22	77.45
2011	182.22	107.46
2012	190.66	110
2013	194.01	100.76
2014	178.93	120
2015	153.2	50.14
2016	114.14	47.16
2017	97.33	54.25
2018	79.88	71.05
2019	72.6	64.34
2020	42	41.71

DIRECTION GENERAL DE DOUANESEVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIELLE DE L'ALGERIE PERIODE ANNES 2000-2014

من خلال الجدول اعلاه تبين ان احتياطي الصرف الاجنبي شهد انتعاشا خلال فترة الدراسة ،في حين شهدت فترة 2000-2008 ،ارتفاع احتياطي الصرف حيث انتقل من

11.9مليار دولار سنة 2000 الى 143.1 مليار دولار سنة 2008 في حين سجلت سنة 2001 ارتفاعا مقارنة بسنة 2000 ،حيث بلغ هذا الارتفاع 6 مليار دولار ، لتواصل الارتفاع خلال سنة 2002 حيث بلغ هذا الارتفاع 5.21 مليار دولار ، وقد شهد احتياطي الصرف الجزائري نمو متواصلا خلال 2004-2005 حيث بلغ احتياطي الصرف 43.11 و56.18 مليار دولار على التوالي ، وكانت احتياطات الصرف قد عرفت خلال السنوات الماضية ولا سيما سنة 2006 ارتفاعا كبيرا بلغ احيانا 20مليار دولار سنة2007 ،ثم لترتفع بقيمة 32.9 مليار دولار وذلك سبب ارتفاع اسعار النفط، حيث انتقل سعر برميل النفط من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 الى 94.5 دولار للبرميل سنة 2008 ، وخلال الفترة 2009 -2013 استمر احتياطي الصرف في الارتفاع حيث انتقل من 148.91 مليار دولار سنة 2009 الى 194.01 مليار سنة 2013 ليبلغ الارتفاع حوالي 1.45 مليار دولار في حين سجلت سنة 2013 اعلى احتياطي صرف خلال فترة الدراسة .

وساعدت اسعـار النفط المـرتفعة من اكـثر من سنة زيادة ايرادات الجزائر من العملة الصعبة ، في حين سجلت سنة 2014 ، تراجع كبير في احتياطي الصرف الى 178.93 مليار دولار مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ احتياطي الصرف الاجنبي ما قيمته 194.01 مليار دولار والسبب في ذلك يعود الى انخفاض اسعار النفط، حيث انتقل سعر برميل النفط من 120 دولار للبرميل سنة 2013 الى 100.76 دولار ، متأثرة بانخفاض اسعار النفط من جهة وارتفاع الواردات من جهة اخرى ، لكن ارتفاع الواردات وانهيار اسعار البترول ساهم بقوة في تآكل العملة الصعبة التي تغذي احتياطي الصرف، في حين سجلت سنة 2016 انخفاض في احتياطي الصرف الاجنبي مقارنتا بسنة 2014 حيث انتقل احتياطي الصرف من 178.93 مليار دولار سنة 2014 الى 114.14 مليار دولار سنة 2016 ،حيث بلغ هذا الانخفاض بقيمة 64.73 مليار دولار. وبدا الانخفاض في احتياطي الصرف من 97.33 مليار دولار سنة 2017 الى 79.33 مليار دولار سنة 2018 وذلك راجع الى انخفاض اسعار النفط ، وفي سنة 2019 الى72.6 مليار دولار ليبقى سنة 2020 الى 42 مليار دولار حيث اثر ذلك في جائحة كورونا وتراجع اسعار النفط ويعني الاقتصاد الجزائري من التبعية البترولية بنسبة 93 %.

ثالثا : أثر تقلبات اسعار النفط على ميزان راس المال 2000- 2020

الجدول(3-6) ميزان راس المال قيم سالبة في اغلب السنوات خلال الفترة2000-2020

السنة	ميزان راس المال الوحدة (مليار دولار)	سعر برميل البترول
2000	1.36-	27.60
201	0.87-	23.12
2002	0.71-	24.36
2003	1.37-	28.10
2004	1.87-	36.05
2005	4.78-	50.64
2006	11.22-	61.08
2007	0.99-	69.08
2008	-2.54	94.50
2009	3.46	61.10
2010	3.17	77.45
2011	2.37-	107.46
2012	0.86-	110
2013	0.86-	100.76
2014	3.55	120
2015	0.25-	50.14
2016	0.19	47.16
2017	0.15	54.25
2018	0.55	71.05
2019	0.75	64.34
2020	0.75	41.71

DIRECTION GENERAL DE DOUANES EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIELLE DE L'ALGERIE PERIODE ANNES 2000-2016
WWW DOUANES GOV.DZ

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان سنة 2000 شهدت تحسنا في حساب راس المال مقارنة 1999 وهذا نتيجة لارتفاع اسعار النفط ، ثم بدا العجز محدد في حساب راس المال الذي توسع منذ سنة 2002 حتى بلغ مقداره 0.17 مليار دولار وفي سنة 2006 ،أثر التسديدات المسبقة للديون الخارجية التي بلغت 10.51 مليار دولار، واتسم الاقتصاد الوطني بالتوسع في الاستثمار الاجنبي منذ2004 لاسيما ان قيمة هذا الاستثمار تضاعفت سنة 2006 بمدار 3 مرات مقارنة بسنة 2003 ،والجدير بالذكر الى ان سنة 2008 تعتبر مرة الاولي التي تكون فيها الرصيد الحساب الرأسمالي والعمليات المالية موجبة وهذا تحت تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر التي قدرت ب2.54 مليار سنة 2008.بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1.55 مليار دولار فقط كاستثمار اجنبي مباشر، و قد استمر الارتفاع في حساب راس المال لسنتي 2009و2010 وهذا طبعا نتيجة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر التي قدرت 3.45 مليار سنة 2009 و3.18 مليار دولار سنة 2010 ،اما في سنة 2011 فقد انخفض بمقدار 0.8 مليار دولار بسنة 2010 ثم سجل عجز في السنة الموالية لسنة 2012 ليتحسن في سنة 2014محققا 3.55 مليار دولار نتيجة ارتفاع اسعار البترول الى مستوى لم يبلغه من قبل ، ليعاود الانخفاض خلال سنة 2015 بقيمة 0.25 مليار دولار ،وفي سنة 2016 عاود حساب المال الارتفاع حيث بلغ قيمة 0.19 مليار دولار وعموما فان الجزائر تتميز بضعف تكاملها مع الاسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة جدا من الاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بالاقتصاديات الاخرى ذات الدخل المتوسط ،

ومن هذا نقول ان ميزان المدفوعات الجزائري قد شهد عدة تقلبات سواء خص ذلك الارتفاع او الانخفاض موازينه الفرعية بصفة عامة او رصيده بصفة خاصة ، ذلك نتيجة لما املته الظروف والاوضاع الاقتصادية العالمية خلال الفترة 2017الى غاية 2020 ،و هذه الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات مما أثر بدوره على جل المتغيرات الاقتصادية وخاصة ميزان المدفوعات، حيث قمنا بتحليله من خلال الميزان التجاري وكذلك حساب راس المال واحتياطي الصرف الاجنبي ، حيث شهد ميزان المدفوعات تقلبات أثرت عليه اما بالارتفاع او الانخفاض .

المطلب الثاني : أثر تقلبات اسعار النفط على التنمية الاقتصادية بالجزائر

أثرت تقلبات اسعار النفط العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، ويترتب عليها اثار عديدة في المتغيرات الاقتصادية هناك ومن اهمها :

.الميزان التجاري : فلقد لعبت اسعار النفط دورا كبيرا في توفير العملات الاجنبية للجزائر ، فسمحت لها بتمويل احتياجاتها من الواردات ، كما انها انعكست بشكل مباشر على جانب الصادرات ، ولذلك سيتم في هذا الموضع استعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في اسعار النفط في حصيلة الصادرات والواردات وتناول الدراسة بتحليل الميزان التجاري .

وفي باب الصادرات فقد بلغت الصادرات الجزائرية من 21.42 مليار دولار عام 2000 ، وهي قيمة مرتفعة مقارنة مع السنوات الماضية ، وتعود هذه الزيادة في الارتفاع في اسعار النفط حيث قدرت ب 27.60دولار للبرميل ، بالإضافة الى ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية تلك السنة .

ومباشرة عادت قيمة صادرات النفط للانخفاض عام 2001 ، لتبلغ 18.5 مليار دولار ، ويعود ذلك الى الانخفاض في اسعار النفط حيث انخفض السعر الى 23.21 دولار للبرميل ، وخلال الفترة من عام 2002 الى 2012 شهدت الصادرات النفطية الجزائرية ارتفاعا كبيرا ، فتضاعفت من 18.1مليار دولار عام 2002 الى 70.57 مليار دولار عام 2012. نتيجة للارتفاع والتطور المستمر في اسعار النفط ، حيث انتقل السعر من 24.36دولار للبرميل الى 109.45 دولار للبرميل عام 2012.

لكن الازمة المالية العالمية ، التي بدأت عام 2008 وصاحبها دخول الاقتصاد العالمي في حالة الركود وتقلص في الطلب العالمي على النفط ، ادت الى انخفاض متوسط سعر النفط من 4.45 دولار للبرميل عام 2008 الى 61.06 دولار للبرميل عام 2009 ، وهو ما أثر على صادرات الجزائر من المحروقات ، التي تراجعت من 78.02 مليار دولار عام 2008 الى 45.45 مليار دولار عام 200 ، وانخفضت تبعا لها قيمة الصادرات الاجمالية من 79.51 مليار دولار عام 2008 الى 45.45 مليار دولار عام 2009 ، لتعود اسعار النفط الى الارتفاع من جديد ،لتصل الصادرات الاجمالية الى 72.63 مليار دولار 2012.

وخلال 2014 انخفضت قيمة صادرات الجزائر من المحروقات حيث قدرت ب 58.45 مليار دولار ، وانخفضت تبعا لذلك قيمة الصادرات الاجمالية من 65.49 مليار دولار عام

2013 الى 61.26 مليار دولار عام 2014.وهذا بسبب انخفاض متوسط اسعار النفط من 105.87 دولار للبرميل عام 2013 الى 96.2دولار للبرميل عام 2014 .

.اما من 2015 فقد بلغت الصادرات 35.138 مليار دولار ، لتنخفض الى 29.68 مليار دولار سنة 2019 ثم ترتفع الى 35.132 مليار دولار اما سنة 2018 فقد قفزت الى 41.783 مليار دولار وذلك لعدة اسباب راجع الى التخمة في العرض اما سنة 2019 و2020 راجع الى جائحة كورنا .

جدول (3- 7)تطور صادرات الجزائر خلال 2000الى 2020)

السنوات	اجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات خارج المحروقات (مليون دولار)
2000	22.03	21.42
2001	19.13	18.48
2002	18.83	18.48
2003	24.61	23.94
2004	32.08	31.3
2005	4654.61	45.0
2006	60.16	53.43
2007	79.3	58.21
2008	45.1	78.02
2009	57.05	44.219
2010	73.57	55.72
2011	72.63	71.51
2012	72.63	70.57
2013	65.49	63.48
1014	61.26	58.362
2015	35.13	33.081
2016	29.69	27.917
2017	35.13	33.203
2018	41.78	38.95
2019	20.12	200.6
2020	22.56	2000.8

المصدر: - بنك الجزائر

- المديرية العامة للجمارك
- الديوان الوطني للإحصائيات

وتتأثر الواردات الجزائرية ايضا بتقلبات اسعار النفط ، وهذا ما ظهر بالفعل خلال الفترة محل الدراسة حيث تؤثر اسعار النفط في حجم الواردات بصفة غير مباشرة من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي، وكما يتضح من الجدول التالي حدثت زيادة قيمة الواردات من 9.17 مليار سنة 2000 الى 39.48 مليار دولار سنة 2008، ويعود ذلك الارتفاع الى زيادة اسعار النفط من 27.60دولار للبرميل عام 2000الى94.45 دولار للبرميل عام 2008 ، والذي أثر من جانب اخر في تطور قيمة الايرادات النفطية ، التي اسهمت في تغطية الاحتياجات المحلية من الواردات كما يعود الارتفاع في قيمة الواردات الى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة الدراسة والمتمثلة في برنامج الانتعاش الاقتصادي، الذي اعتمد على زيادة الحجم في الواردات .

ومع استقرار الطلب العالمي على النفط وارتفاع سعرهما بين 2010 الى 2012 من 77.45 دولار للبرميل الى 109.45 دولار للبرميل ، ادى الى ارتفاع الواردات الجزائرية من 40.47 مليار دولار الى 50.38 مليار دولار وخلال 2013 ارتفعت قيمة الواردات الى 55.03 مليار دولار ، ثم 58.33 مليار دولار في عام 2014 ، اي بزيادة 6% مقارنة ب عام 2013 .اما عام 2014 فان اسعار البترول حافظت على الاستقرار وبذات في الانخفاض من 2015 الى غاية 2020 وذلك راجع الى التخمة في العرض وجائحة كورونا ما سبب الركود الاقتصادي العالمي .

تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2000الى 2020 :

الجدول (3-8)تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000 الى 2020)

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	الواردات	اسعار النفط (دولار للبرميل)
2000	9.17	27.60
2001	9.94	23.12
2002	12.01	24.36
2003	13.53	28.10
2004	18.31	36.05
2005	20.36	50.64
2006	21.46	61.08
2007	27.63	69.08
2008	39.48	94.45
2009	39.2	61.06
2010	40.47	77.45
2011	47.25	107.46
2012	50.38	109.45
2013	55.03	105.87
1014	58.33	96.2
2015	58.45	52.36
2016	58.75	43.55
2017	60.85	54.25
2018	60.23	71.05
2019	52.25	64.34
2020	49.23	41.75

المصدر: - بنك الجزائر

- المديرية العامة للجمارك
- الديوان الوطني للإحصائيات

- ✓ اسعار النفط تمثل متوسط اسعار النفط خلال سنة.
- ✓ المدرية معلومات تم الحصول عليها من خلال المواقع الرسمية لكل من:
- ✓ وزارة المالية.
- ✓ المديرية العامة للجمارك الجزائرية.
- ✓ الديوان الوطني للإحصاء.

اكدت السنوات الماضية ان تغطية العجز في الميزان التجاري الجزائري يعتمد بالدرجة الاولى على قدرات الصادرات المرتبطة بأسعار النفط، على مواجهة احتياجات الاستيراد ، ولذلك فقد اسهم ارتفاع الاسعار في تحقيق فوائض مستمرة في الميزان التجاري، ازدادت من 12.68 دولار عام 2000الى 39.82 مليار دولار عام 2008 .وبالنسبة الى عام 2009 فقد شهدت الاسعار انخفاضا حادا فهبط متوسطها الى 61.06 دولار للبرميل ، ماتسبب في انخفاظ قيمة الصادرات ، ومع بقاء قيمة الواردات ثابتة نسبيا ، فقد ادى ذلك الى تراجع فائض الميزان التجاري الى 5.9 مليار دولار عام 2009 .لكن بعودة التحسن الى اسعار النفط خلال الفترة 2010 الى 2012 ، وارتفاع متوسطها الى 10.45 دولار للبرميل ، فقد حقق فائض الميزان التجاري الجزائري ارتفاعا كبيرا ، ليصل الى 22.26 مليار دولار في عام 2012 لكنه عاد الى الانخفاض مجددا في 2014، وكان انخفاضا حادا ، حيث بلغ 2931 مليون دولار ، وهذا راجع الى انخفاض اسعار النفط وما تبعه من انخفاض في قيمة الصادرات والارتفاع في قيمة الواردات في تلك السنة .

اما الفترة الممدة من 2015 الى 2017 وصلت الى 60مليار دولار وهو ما أثر في احتياطي الصرف ، الا انها بدأت الواردات في الانخفاض سنة 2019 الى 2020 وذلك راجع الى عدم جلب السلع الكمالية ماعدا الحاجة الى سلع وخدمات وترشيدها .

وهوا لإجراء الذي اتخذته الدولة للمحافظة على نضوب الاحتياطات الذي جنب البلاد كارثة اقتصادية بمعنى الكلمة التي سيكون لها تداعيات على الاقتصاد الوطني .

المطلب الثالث : أثر تقلبات اسعار النفط في الناتج المحلي الاجمالي :

اولا : مفهوم الناتج المحلي الخام :

والناتج الإجمالي Gross Domestic Product عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع

والخدمات النهائية محلياً (داخل دولة ما)، أي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، يمكن القول إنها أيضاً كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة.

مادة اعلانية

ويساعد على قياس مؤشر مستوى معيشة الفرد داخل الدولة، وبشكل آخر يعتبر الناتج المحلي مقياساً لأداء الاقتصاد، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي، وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي، وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد.

يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي عادة على أساس فصلي أو سنوي، كما تقوم البنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المعنية ، برفع أو خفض توقعاتها للنمو استناداً إلى العوامل السائدة في الاقتصاد.

من خلال الجدول ادناه، نلاحظ التأثير الذي تمثله اسعار النفط في نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين المتغيرين والواضح هو ان اصل عدم استقرار نمو الناتج في الجزائر يرجع الى تذبذب اسعار النفط ، فخلال الفترة الممتدة من 2000الى 2003 ،استقر الناتج المحلي الاجمالي باستقرار اسعار النفط ، لكن خلال الفترة من2004 الى 2008، شهدت قيمة الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا متواصلا ، حيث ارتفع من 85.35 مليار دولار 2004 الى 171.02 مليار دولار عام 2008 ، وذلك ارتفاع اسعار ا لنفط من 36.05 دولار للبرميل الى 94.45 دولار للبرميل ، لكن انخفضت قيمة الناتج في عام 2009 مع انخفاض اسعار النفط في تلك السنة ، ومن ثم ارتفع الناتج بانتعاش الاسعار ابتداء من عام 2010 حتى 2013 ، ومن ثم عاد الى التراجع في العام التالي بسبب تراجع الاسعار.

ومن 2014 الى غاية 2018 سجل الميزان التجاري عجزا والسبب راجع الى انخفاض عائدات البترول وزيادات الواردات التي وصلت الى 60مليار دولار

بداية 2020 بدا الانخفاض ينقص وذلك لتبني الجزائر التقليل من الواردات التي ليس لها اي حاجة ،وترشيد السياسة التجارية الخارجية بالإضافة الى تحسن اسعار النفط .

جدول (3-9) تطور الناتج الداخلي الاجمالي وعلاقته بأسعار النفط من (2000-2020)

الوحدة (ملياردولار)

السنوات	قيمة الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	اسعار النفط (دولار للبرميل)
2000	54.79	27.60
2001	54.71	23.12
2002	56.76	24.36
2003	67.86	28.10
2004	85.35	36.05
2005	103.08	50.64
2006	117.2	61.08
2007	135.63	69.08
2008	171.02	94.45
2009	138.13	61.06
2010	161.5	77.45
2011	17.45	107.46
2012	204.29	109.45
2013	225.3	105.7
1014	181.1	96.2
2015		52.36
2016		43.55
2017		54.25
2018		71.05
2019		64.34
2020		41.75

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.2014

- اسعار النفط ممثل متوسط اسعار النفط خلال السنة

المطلب الرابع : أثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة للدولة

تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الايرادات النفطية في تمويل موازنتها العامة ، اذا سلوك هذه الاخيرة يتطور تبعا لسلوك تطور العائدات والجدول التالي يبين تلك الوضعية خلال الفترة من عام 2000الى 2014 ، فمن خلال هذه الجدول يلاحظ ان نسبة الايرادات البترولية الى الايرادات العامة بالموازنة ارتفعت في السنوات التي ارتفعت ، ففي عام 2000 عندما بلغ متوسط سعر النفط 27.6 دولار للبرميل بلغت نسبة الايرادات البترولية الى الايرادات الكلية للموازنة 76.8%، في عام 2008 ، الا انه تم تسجيل انخفاض طفيف في هذه السنة في عامي 2001 و2002 مع انخفاض اسعار النفط.

ومنذ عام 2004 اتخذت حصيلة الايرادات البترولية منحى تصاعديا ، بسبب ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية ، وعرفت اكبر نسبة لها في اجمالي الايرادات العامة للدولة ، لدى بلوغها 78.8%في عام 2008. فيما تراجعت خلال عام 2009 الى 65.6% بتراجع اسعار النفط، لكنها عادت الى الارتفاع من جديد خلال الفترة من 2010 الى 2011 ، انعكس اداؤها في السنوات التالية حتى عام 2014، ببلوغها 37.4 فقط بسبب التراجع الذي طرا على اسعار النفط في ذلك العام .

وعلى جانب النفقات العامة للدولة أثرت تقلبات اسعار النفط فيها كثيرا ، ومع الاخذ في الاعتبار ان تحديد حجم النفقات العامة مسالة مهمة ، ذلك ان هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول ، وهي ظاهرة تزايد النفقات ، وبالتالي فان من بين العوامل المحددة لحجم الانفاق العام لقدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الاولية .

وبالنسبة الى الجزائر تعد الايرادات البترولية من اهم القنوات التي يتم الاعتماد عليها في تغطية نفقاتها العاملة ، ويمكن قياس ذلك ذلك من خلال " مع التبعية البترولية "، والمعروف بانه النسبة بين مجموع النفقات غير المغطاة بالمواد العادية (الضرائب العادية والايرادات غير الضريبية) وتلك المغطاة بالإيرادات البترولية الى اجمالي النفقات .

ومن خلال الجدول التالي نلاحظ ان النفقات العامة تزايدت بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة ، فمنذ عام 2000 عرفت النفقات العامة نمو مطردا ، بسبب تطبيق الجزائر برنامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو ، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع الا سعار ، ويلاحظ ان قيمة النفقات العامة شهدت زيادة بنسبة 106 % خلال

الفترة من عام 2000الى 2006، وفي هذه الاثناء ارتفع معامل التبعية البترولية الى اعلى مستوى ، ليبلغ 114.6 % في عام 2005 و2006 على التوالي .

كما سجل رصيد الموازنة العامة في الجزائر فائضا مهما خلال تلك الفترة ، وارتفع الفائض الى 1186.8 مليار دينار في عام 2006 ، وبرغم ارتفاع حجم النفقات العامة ، وبلوغه 2453 مليار دينار في العام نفسه ، وبذلك نستنتج ان عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له دور اساسي في تحديد حجم الانفاق العام في الجزائر ، الامر الذي يأتي من حصيلة الايرادات البترولية ، وبالتالي يتضح لنا جليا ان اسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الانفاق العام ، من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتلك النفقات.

اما 2011، 2012، 2013، الى غاية 2015 فنلاحظ ان النفقات العمومية مازالت في حالة زيادة ، وذلك لاتباع الجزائر لسياسة الانعاش الاقتصادي ، برنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي بالإضافة الى الزيادة في الاجور للموظفين والعمال ، اما حصيلة الايرادات العامة فقد حدث انخفاض طفيف بسبب ارتفاع اسعار البترول وتشجيع الاستثمار وتشجيع القروض للشباب بالإضافة الى تحسين النظام الجبائي وان الانخفاض في الايرادات لم يؤثر على اسعار البترول حيث بقيت في حالة ارتفاع .

اما سنة 2016 انخفاض النفقات مقارنة بالسنوات السابقة وهذا بسبب انخفاض اسعار البترول واعتماد الجزائر على مخطط (2015- 2020) وايضا سياسة التقشف او الحوكمة التي انتهجتها الحكومة ام ا حصيلة الايرادات فهي مرتفعة ويعود ذلك الى تشجيع القروض وتحسين النظام الجبائي الشباب .

جدول (3-10)الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة للفترة 2000الى 2020

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	الايرادات		النفقات			
	الايرادات البترولية	اجمالي الايرادات	النفقات العامة	معامل التبعية البترولية	رصيد الموازنة	اسعار لنفط دولار /برميل
2000	1213.2	1578.1	1178.1	102.9	400.0	27.60
2001	1001.4	1505.5	1321.0	75.80	184.5	23.12
2002	.1007.9	1603.2	1550.6	65	52.6	24.36
2003	1350.0	1974.4	1690.2	79.87	284.2	28.10
2004	1570.7	2229.7	1891.4	83.04	.337	36.05
2005	2352.7	3082.5	2052.0	114.6	.1030	50.64
2006	2799.0	3639.5	2453.0	114.1	1186.8	61.08
2007	2796.8	3687.8	3108.5	89.97	579.3	69.08
2008	4088.6	5190.5	411.0	97.55	999.5	94.45
2009	2412.7	3676.0	4246.3	56.81	-570.3	61.06
2010	2905.0	4392.9	4466.9	65.03	74.0-	77.45
2011	3979.7	5790.1	5853.6	67.98	63.5-	107.4
2012	4184.1	6339.3	7058.1	59.28	-718.8	10.45
2013	3678.1	5940.9	6092.1	60.37	151.2-	105.8
1014	1577.7	4218.2	7656.2	95.20	-3438	96.2
2015	1423.2	4.649.80	8.580.06	22.15	-330.2	52.36
2016	1410.1	4.747.43	7.984.01	95.12	-3223.5	43.55
2017	1408.2	5.635.51	6.883.21	75.23	-1247.7	45.25
2018	1423.00	6.714.26	8.627.77	60.21	-1913.5	71.05
2019	1399.55	6.507.90	8.627.78	58.33	-2119.8	64.34
2020	1453.89	6.855.23	8.557.15	114.1	1701.9	41.75

المصدر: بنك الجزائر التقارير السنوية للسنوات 2003 ،2008، 213،2013،.2018.2020

الجريدة الرسمية قانون المالية 2021

خلاصة :

ان اهم ما يمكن ان نستخلصه من نتائج لهذه الدراسة نورده كالاتي :

تشكل الايرادات البترولية في الجزائر شريان التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض اسهام القطاعين الصناعي والزراعي في تمويل التنمية الاقتصادية.

تعكس هيكل الموازنة العامة في الجزائر الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري ، اذ تعد الايرادات البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بمساهمة تفوق 60% ، وبما ان السياسات الاقتصادية المعدة من طرف الحكومة الجزائرية غالبا ما يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة ، فيمكن القول ان اعداد وتنفيذ هذه السياسات ، والتي تمثلت في البرنامج خلال فترة عام 2000 الى 2014، يخضعان بشكل كبير للإيرادات البترولية المتأثرة مباشرة بتقلبات اسعار النفط .

ان عدم قدرة الجزائر على تغطية النفقات ، كان له دور اساسي في تحديد حجم الانفاق العام للجزائر ، الامر الذي لا يأتي من حصيلة الإيرادات البترولية ، وبالتالي يتضح لنا ان اسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الانفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة لتمويل تلك النفقات .

يعد الاحتياطي النفطي الجزائري متواضعا مقارنة بالدول النفطية العظمى كالسعودية وايران وروسيا والعراق وكندا وغيرهم ، فاذا لم تكن هناك اكتشافات نفطية جديدة وبكميات كبيرة فان نفط الجزائر سيتآكل تدريجيا ، ولن تكون المشكلة في تقلبات اسعار النفط فقط ، ، وانما في وجود او عدم وجود برميل النفط ولذلك يجب التفكير وبصفة جدية في الاستغلال الامثل للإمكانات النفطية الجزائرية وبكفاءة عالية والتوجه نحو خيار الطاقات المتجددة.

ان الاعتماد المفرط على النفط يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية لا محالة، فقد اصبح ينعت من طرف المتخصصين ب" اقتصاد البرميل " فانحصرت بذلك التمويلات والاستثمارات الاجنبية والمحلية في قطاع المحروقات ، واهملت تطوير مؤسساتها الانتاجية لتفعيل دورها في احداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

يعتبر النفط اهم سلعة في الاسواق العالمية حاليا ، حيث يتميز بعدم ثبات اسعارها مما يؤثر على سياسات الدول المصدرة منها او المستوردة ، خاصة المنتجة منها مما جعل بعضها يبحث عن مصادر جديدة لإيراداته عن طريق تنويع مصادر الدخل .

كما تشهد معدلات النمو في الدول العربية عامة (الجزائر)، بصفة خاصة تذبذب جراء عدم استقرار اسعار النفط التي تعتبر من اهم العوامل المؤثر فيها ، وان اهم ما يمكن ان نستخلصه من نتائج لهذه الدراسة ما يلي:

- ✓ تشكل الايرادات البترولية في الجزائر شريان التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض اسهام القطاعين الصناعي والزراعي في تمويل التنمية الاقتصادية .
- ✓ يعكس هيكل الموازنة العامة في الجزائر الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري ، اذ تعد الايرادات البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بمساهمة تفوق 60%، وبما ان السياسات الاقتصادية المعدة من طرف الحكومة الجزائرية غالبا ما يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة ، فيمكن القول ان اعداد وتنفيذ هذه السياسات والتي تمثلت في البرامج التنموية خلال الفترة من 2000الى غاية 2020 ، محل الدراسة ، يخضعان بشكل كبير للإيرادات البترولية المتأثرة مباشرة بتقلبات اسعار النفط.
- ✓ إن التقلبات السعرية للنفط من اهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري –اختلالا او توازنا– وهو ما أكدته الازمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض او التوازن الى حالة العجز ، كما اسهمت في ارتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة ، وفي تدهور حصيلة الصادرات.
- ✓ إن عدم قدرة الجزائر على تغطية النفقات كان له دور اساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر ، الامر الذي يأتي من حصيلة الايرادات البترولية ، وبالتالي يتضح لنا ان اسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الانفاق العام من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل تلك النفقات.

- ✓ يعد الاحتياط النفطي الجزائري متواضعا مقارنة بالدول النفطية الكبرى كالسعودية وايران ، فاذا لم تكن هناك اكتشافات نفطية جديدة وبكميات كبيرة فان نفط الجزائر سيتآكل تدريجيا ، ولكن لن تكون المشكلة في تقلب اسعار النفط ، وانما في عدم وجود برميل النفط ، ولذلك يجب التفكير وبصفة جدية في الاستغلال الأمثل لإمكانيات النفطية الجزائرية وبكفاءة عالية والتوجه نحو خيار الطاقة المتجددة.
- ✓ ان الاعتماد المفرط على النفط يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية لامحالة، فقد اصبح ينعت من طرف المتخصصين "اقتصاد البراميل " فانحصرت بذلك التمويلات والاستثمارات الاجنبية والمحلية في قطاع المحروقات برغم نذير النذوب واهملت تطوير مؤسساتها الانتاجية لتفعيل دورها في احداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة .
- ✓ لمواجهة الانخفاض في الايرادات النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجات الحكومة الجزائرية الى صندوق ضبط الايرادات، الذي بلغ عام 2014 ،51.18 مليار دولار لكنه عرف تراجعا مع نهاية 2015 الى 40.55 مليار دولار ، ما يعني ان الصندوق المذكور فقد 10.63 مليار دولار في عام واحد الامر الذي سينعكس سلبا في ابطاء وتيرة النمو وتعطيل عملية التنمية .

أفاق البحث:

إن البحث في موضوع أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية بالجزائر وسبل الحد منها يلفها الغموض والتعقيد، وبهذا فتح هذا الموضوع أمامنا آفاقا متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- استراتيجيات التنويع في هيكل إيرادات الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار البترول.
- مستقبل صندوق ضبط الإيرادات في ظل حتمية زوال البترول.
- أهمية صندوق الإيرادات السيادية في تحقيق الاستقرار في ميزانية الدولة.
- دور وآليات السياسة المالية في التنويع الاقتصادي.

المراجع بالعربية

اولا الكتب

1. اسماعيل محروس ، اقتصاديات البترول والطاقة دار الجامعات المصرية 1998
2. حسين عبد الله ،"**البترول العربي**"، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ،مصر،2003
3. سيد فتحي أحمد الخولي، "**الموارد النفطية**" الجزء الثاني، ط5، دار زهران للنشر والتوزيع ،جدة1997 .
4. هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم،" اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد، 1992

ثانيا المذكرات

1. بلوافي عبد المالك أثر تغيرات اسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة وهران 2020/2019
2. بوجمعة قويدري كويشح ، انعكاسات تقلبات أسعر النفط على التوازنات الكبرى، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العوم الاقتصادية ،جامعة الشلف،2009
3. عثمان مختار "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال البرامج التنموية (2001-2014)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص ادارة اعمال ، جامعة سطيف ،2013-2014
4. علة مراد. دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية و تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)، جامعة زيان عاشور ، الجلفة 2017
5. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
6. قابوش لبنى ، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر جامعة أم البواقي 2015
7. موري سمية، "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية، جامعة تلمسان ،2009-2010

8. مشدن وهيبة ، اثر تذبذب اسعار النفط على الاقتصاد العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004-2005
9. مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العلمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013
10. مومني لمياء ،اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة بلعباس 2019
11. منال بلقاسم ،أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ، دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العوم الاقتصادية ،جامعة باتنة1، 2019
12. وحشي هالة ، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسات المالية . رسالة ماجيستر جامعة الجزائر 2012/2011

ثالثا التقارير والمحاضرات

1. تقرير الاحصاء السنوي للمنظمة الأوبك 2020
2. تقرير المعهد البترولي التابع للبنك الدولي 2020
3. صندوق النقد الدولي ، تقرير مصلحة الاستشارات واشنطن 12ماي 2017
4. محاضرة الاستاذة امينة مخالفي الموسم الجامعي 2010-2011
5. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون،الكويت2017

رابعا المواقع الالكترونية

1. أحمد سليمان محمد سليمان ،أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الروسي ، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية ،المجلد العاشر، العدد3 ، الجزء2 ،2019

2. خاطر اسمهان ، تداعيات انخفاض اسعار النفط على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، جامعة بسكرة ، العدد 11 ديسمبر 2016
3. رمضان مصباح سعيد ، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الروسي ، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية ،المجلد التاسع، العدد1 ، الجزء2 ،2018
4. عبدالستار عبدالجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية،العدد18 ،جامعة واسط ، العراق 2015
5. علي رجب ،تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية ،مجلة النفط و التعاون العربي، منضمة الاوبك، المجلد38 ،العدد141 ،الكويت2012
6. موقع وزارة المالية
7. موقع وزارة الطاقة
8. موقع الجمارك الجزائرية
9. موقع الديوان الوطني للإحصاء
10. .EAWWW.ECONOMY
11. hhhh// www.alriyadh.com./2007/10/22/article288300.html
12. www.damasoil.com.12/04/2019

المراجع بالغة الاجنبية

1. langatte et vanhove .opcit